

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

تحليل و قياس المقدرة الائتمانية لدي متخذي القرارات الاستثمارية : دراسه تطبيقية
على المصارف السودانية (2003 . 2007م)

Analysing and Measuring Credit Ability for Decision Makers
:An Applied Investment Study on Sudanese Banks (2003_2007)

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه فى المحاسبه والتمويل

اعداد الباحث

رقية عامر عبد المجيد عمر

اشراف الدكتور

هلال يوسف صالح

استاذ المحاسبة المشارك

ابريل 2009م . 1430هـ

الفصل الاول
الائتمان - النشأة والتطور

الفصل الثاني
الاستثمار . النشأة والمفاهيم

الفصل الثالث
المصارف وتاريخ العمل المصرفي

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات

المراجع

الملاحق

ملحق رقم "1"
استمارة الاستبانة

ملحق رقم "2"
التحليل الاحصائي باستخدام SPSS

Physiology



Physiology is the study of normal functions of living organisms.

It includes many branches like viral physiology, bacterial physiology, cellular physiology, plant physiology, animal physiology and human physiology.

Body Fluids

Body composition in adults

Water 60 %

Proteins 18 %

Fats 15 %

Minerals 7 %

Carbohydrates < 1%

Water is the most important constituent.

Total body water in a 70 kg body wt.

$(60/100 * 70) = 42 \text{ kg}$

Density of water = 1.

so 42 kg of water = 42 L

Body fluids compartments

Total body water is divided into two compartments:

Intracellular fluid 40 % of total body wt or 2/3 of total body water.

Extracellular fluid 20 % of total body wt or 1/3 of total body water.

ECF is further divided into

a) Interstitial fluid 75% of ECF or 15% of TBW.

b) Intravascular fluid (plasma) 25% of ECF or 5% of TBW.

c) Transcellular fluid like synovial fluid, pleural fluid, pericardial fluid, peritoneal fluid ...

This fluid is of negligible amounts.

In a 70 kg adult man

TBW=42 L

ICF= 28 L (40% of total body wt)

ECF= 14 L (20% of total body wt)

ISF=10.5 L (=15% of total body wt)

Plasma=3.5 L (= 5% of total body wt)

Differences between ICF and ECF

ICF has higher volume, higher concentration of potassium, magnesium and phosphate, sulphate and proteins.

(potassium is the main cation)

ECF has lower volume, higher concentration of sodium, chloride calcium and bicarbonate

(sodium is the main cation , chloride is the main anion)

Measurement of Body fluids compartments

Indicator (dye) dilution method.

A known quantity of a substance (dye) is injected and allowed to distribute in the compartment of interest.

Sample of fluid is taken from the same compartment to measure the concentration of the dye. Then the volume of the compartment is measured using the formula

$$\text{Volume} = Q/C$$

Q is the quantity of the dye injected

C is the concentration of the dye after equilibrium

Substances used to measure ECF

Saccharides : Inulin, manitol, sucrose

Radioactive electrolytes: Sodium, potassium ,
bromide

Thiosulphate and Thiocyanate

Substances used to measure plasma

RISA Radioactive Iodine labeled Serum Albumin

Evan's blue dye

Labeled macroglobulin

ICF and ISF

$ICF = TBW - ECF$

$ISF = ECF - Plasma$

Substances used to measure plasma

RISA Radioactive Iodine labeled Serum Albumin

Evan's blue dye

Labled macroglobulin

Factors affecting body fluid compartments

- 1\Osmosis
- 2\Diffusion
- 3\Sodium potassium pump
- 4\Starling forces
- 5\Gibbs donnan effect
- 6\ Abnormalities of water balance

Osmosis

It is the movement of water molecules across a semipermeable membrane, from a region of low concentration of solute to a region of high concentration of solute.

All cell membranes and capillaries are semipermeable membranes (permeable to water and generally not permeable to solutes)

For osmosis to occur there should be a difference in concentration of solutes between the two sides of the membrane.

Osmosis

It is the movement of water molecules across a semipermeable membrane, from a region of low concentration of solute to a region of high concentration of solute.

Osmolarity

Osmolarity is the number of osmoles of solute per one liter of solution

It is used to describe concentrations of osmotically active particles in a solution.

If a solute dissociates into ions from an ideal solution, each liberated ion is an osmotically active particle.

For example dissociation of one mole of sodium chloride NaCl gives one osmole of sodium and one osmole of chloride.

One mole of glucose ($C_6H_{12}O_6$) in a solution gives one osmole because organic substances are non-ionizable.

The osmotically active particles can exert osmotic pressure if they are in contact with another solution but separated from it by a semipermeable membrane

Osmolality

It is the number of osmoles per one kilogram of a solvent.

It is more accurate than osmolarity because it depends on mass which is not affected by eg. pressure or temperature.

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري وقياس المقدرة الائتمانية لمصارف العينة على اثر التغيرات الاقتصادية الحديثة ، والتأكد من الأداة السليمة للاستثمار في المصارف السودانية وضمان الحصول على العوائد المالية المترتبة على الاستثمار ، وتحليل العناصر المؤثرة في

قابلية التوسع الائتماني من خلال قياس المقدرة الائتمانية بشكل كمي ، وسداد قيمة الائتمان والاستثمار بناءً على مؤشرات المقدرة الائتمانية للمصارف .

وكانت الفرضيات حول المقدرة الائتمانية للمصارف ودورها الأساسي في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار، ومؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف لها دور في جذب الائتمان و الاستثمار، وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل تحدد مدى مقدرته على سداد الائتمان الممنوح . وتتأثر المقدرة الائتمانية بالمصارف بحجم الديون المتعثرة لديها ، وعدم كفاءة أداء إدارة الاستثمار في المصارف يؤثر على المقدرة الائتمانية .

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لإعطاء نبذة عن التطور التاريخي للائتمان والاستثمار والمصرف ، والمنهج الاستنباطي في جمع البيانات والمعلومات ، والمنهج الاستقرائي في الدراسة والتطبيق ، والمنهج الوصفي لعرض خلفية عن المقدرات الائتمانية باستخدام المؤشرات المالية بجانب استخدام الجداول الإحصائية والرسومات البيانية لتحليل وقياس المقدرة الائتمانية لمصارف العينة ، بالإضافة الى اعداد استمارة استبانة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات الصحيحة ، وتم تحكيمها بواسطة مجموعه من الاشخاص الاكاديميين والمهنيين الذين افادوا بانها معده بصورتها من الوصول الى الهدف من اعدادها . وتم تحليل وتنظيم وتصنيف نتائج الاستبانة حسب فرضيات البحث المعده بهدف الوصول الى النتائج المرجوه والتوصيات اللازمه . و تم تقسيم البحث الى قسمين رئيسيين هما :

القسم الاول : الاطار النظري :

الذي يعرض ويعمق التعريف بمفهوم الائتمان والاستثمار والمصارف وتطورهم التاريخي ، ثم التعرف على تطور العمل المصرفي بالسودان ومدى مقدرة مصارف العينة على منح الائتمان
.....
.....
.....ززرز.....

القسم الثاني : الدراسة الميدانية :

تشتمل الدراسة الميدانية على تحليل البيانات التي تم جمعها والاراء التي تمت بشأنها ، كما تشتمل على النتائج والتوصيات النهائية ، كما تضمن البحث العديد من المؤشرات الماليه التي تدعم

مضمون البحث .

وتوصل الباحث الى النتائج التاليه :

.....

.....

.....

وقد اوصى الباحث ب :

.....

و.....

Abstract

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	التمهيد	
	المقدمه	1
	مشكلة البحث .	2
	اهداف البحث .	3

	اهمية البحث .	4
	فرضيات البحث .	5
	حدود البحث .	6
	منهجية البحث .	7
	هيكلية البحث .	8
	الدراسات السابقه .	9
	الفصل الاول : الائتمان	-/1
	المبحث الاول : نبذه تاريخيه عن نشأة الائتمان :	-1/1
	تعريف الائتمان .	-1/1/1
	مزايا وعيوب الائتمان .	-2/1/1
	سياسة الائتمان :	-3/1/1
	تعريف السياسه الائتمانيه .	-1/3/1/1
	اهداف السياسه الائتمانيه .	-2/3/1/1
	تعريف الائتمان المصرفي .	-4/1/1
	اهمية الائتمان المصرفي .	-5/1/1
	وظائف الائتمان المصرفي .	-6/1/1
	انواع الائتمان المصرفي .	-7/1/1
	اسس منح الائتمان المصرفي .	-8/1/1
	العوامل التي تؤثر على منح الائتمان المصرفي .	-9/1/1
	اجراءات منح الائتمان المصرفي .	-10/1/1
	مفهوم وانواع مخاطر الائتمان المصرفي .	-11/1/1
	انواع الائتمان المصرفي فى المصارف التجاربه .	-12/1/1
	المبحث الثاني : اسواق وادوات الائتمان المصرفي :	-2/1

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	اسواق الائتمان المصرفي :	-1/2/1
	السوق النقدي .	-1/1/2/1
	السوق المالي .	-2/1/2/1
	ادوات الائتمان المصرفي .	-2/2/1

	الاوراق التجارية .	-1/2/2/1
	الاوراق الماليه .	-2/2/2/1
	النقود الورقيه .	-3/2/2/1
	المبحث الثالث : الائتمان المصرفي فى النظام الاسلامي	-3/1
	اهمية الائتمان المصرفي فى النظام الاسلامي .	-1/3/1
	صيغ الائتمان المصرفي فى النظام الاسلامي .	-2/3/1
	عقد الائتمان بالمضاربه .	-1/2/3/1
	عقد الائتمان بالمرايحه .	-2/2/3/1
	عقد الائتمان بالمشاركه .	-3/2/3/1
	عقد الائتمان بالسلم .	-4/2/3/1
	عقد الائتمان بالاجارة .	-5/2/3/1
	عقد الائتمان بالقرض .	-6/2/3/1
	المبحث الرابع : علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالائتمان .	-4/1
	تعريف نظم المعلومات المحاسبية	-1/4/1
	اهمية نظم المعلومات المحاسبية	-2/4/1
	مكونات نظم المعلومات المحاسبية	-3/4/1
	علاقة نظم المعلومات المحاسبية بقرارات الائتمان .	-4/4/1
	الفصل الاول : الاستثمار	-/2
	المبحث الاول : نشأة وتطورالاستثمار :	-1/2
	الاستثمارالنشأة والتطور .	-1/1/2
	تعريف الاستثمار .	-2/1/2
	اهمية الاستثمار .	-3/1/2
	اهداف الاستثمار .	-4/1/2

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مخاطرالاستثمار .	-5/1/2
	المبحث الثاني : الاستثمارفى النظام التقليدي :	-2/2
	مجالات الاستثمارفى النظام التقليدي .	-1/2/2
	ادوات الاستثمارفى النظام التقليدي .	-2/2/2

	اسواق الاستثمار .	-3/2/2
	اساليب المفاضله بين اوجه الاستثمار .	-4/2/2
	المبحث الثالث : الاستثمار فى النظام الاسلامي :	-3/2
	تعريف الاستثمار فى النظام الاسلامي .	-1/3/2
	اهداف الاستثمار فى النظام الاسلامي .	-2/3/2
	الضوابط العقديه للاستثمار فى النظام الاسلامي .	-3/3/2
	صناديق الاستثمار فى النظام الاسلامي .	-4/3/2
	مكونات محفظة الاوراق الماليه فى النظام الاسلامي .	-5/3/2
	مخاطر محفظة الاوراق الماليه فى النظام الاسلامي .	-6/3/2
	الودائع الاستثماريه فى المصارف الاسلاميه .	-7/3/2
	العلاقه بين الائتمان والاستثمار .	-8/3/2
	الفصل الثالث : المصارف	-/3
	المبحث الاول : المصارف فى النظام التقليدي :	-1/3
	نبذه تاريخيه عن نشأة المصارف .	-1/1/3
	نشأة وتطور المصارف .	-2/1/3
	العمل المصرفي فى ظل الحضارات القديمة .	-1/2/1/3
	العمل المصرفي فى ظل القرون الاوسطى .	-2/2/1/3
	العمل المصرفي فى ظل الحضارة الاسلاميه .	-3/2/1/3
	العمل المصرفي فى ظل الحضارات الحديثه .	-4/2/1/3
	انواع المصارف .	-3/1/3
	المصارف التجاريه .	-1/3/1/3
	نشأة وتطور المصارف التجاريه .	-1/1/3/1/3
	تعريف المصارف التجاريه .	-2/1/3/1/3

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	اهمية المصارف التجاريه .	-3/1/3/1/3
	وظائف المصارف التجاريه .	-4/1/3/1/3
	المصارف المركزيه .	-2/3/1/3
	المصارف المتخصصة .	-3/3/1/3

	المصارف الزراعية .	-1/3/3/1/3
	المصارف الصناعية .	-2/3/3/1/3
	المصارف العقارية .	-3/3/3/1/3
	المبحث الثاني : المصارف فى النظام الاسلامي :	-2/3
	نشأة المصارف الاسلاميه .	-1/2/3
	اهداف المصارف الاسلاميه .	-2/2/3
	وظائف المصارف الاسلاميه .	-3/2/3
	اوجه الاختلاف والشبه بين المصارف التقليديه والمصارف الاسلاميه .	-4/2/3
	المبحث الثالث : تاريخ العمل المصرفي فى السودان	-3/3
	الفصل الرابع : الدراسه الميدانيه :	-/4
	المبحث الاول : عينة الدراسه :	-1/4
	نبذه عن مجتمع وعينة الدراسه .	-1/1/4
	فروع مصارف العينه فى 2003/12/31 م .	-2/1/4
	التعريف بمصارف العينه .	-3/1/4
	مصرف التضامن الاسلامي .	-1/4/1/4
	مصرف امدرمان الوطني .	-2/4/1/4
	المصرف السوداني الفرنسي .	-3/4/1/4
	مصرف الشمال الاسلامي .	-4/4/1/4
	المبحث الاول : اجراءات الدراسه الميدانيه :	-2/4
	التحليل المالي باستخدام المؤشرات الماليه .	-1/2/4
	المؤشرات الماليه المستخدمه فى التحليل المالي للقوائم الماليه بالمصارف .	-1/1/2/4

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	التحليل المالي بالمؤشرات الماليه لميزانيات مصارف العينه	-2/1/2/4
	مصرف التضامن الاسلامي .	-1/2/1/2/4
	مؤشرات النقديه .	-1/1/2/1/2/4
	مؤشرات الربحيه .	-2/1/2/1/2/4

	مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-3/1/2/1/2/4
	مصرف امدرمان الوطني .	-2/2/1/2/4
	مؤشرات النقدية .	-1/2/2/1/2/4
	مؤشرات الربحيه .	-2/2/2/1/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-3/2/2/1/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-4/2/2/1/2/4
	المصرف السوداني الفرنسي .	-3/2/1/2/4
	مؤشرات النقدية .	-1/3/2/1/2/4
	مؤشرات الربحيه .	-2/3/2/1/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-3/3/2/1/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-4/3/2/1/2/4
	مصرف الشمال الاسلامي .	-4/2/1/2/4
	مؤشرات النقدية .	-1/4/2/1/2/4
	مؤشرات الربحيه .	-2/4/2/1/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-3/4/2/1/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-4/4/2/1/2/4
	المقارنه بين مصارف العينه .	-7/4/2/1/2/4
	مقارنة السيوله في مصارف العينه .	--1/7/4/2/1/2/4
	مقارنة الربحيه في مصارف العينه .	-2/7/4/2/1/2/4
	مقارنة توظيف الاموال في مصارف العينه .	--3/7/4/2/1/2/4
	مقارنه الملاءة المصرفيه في مصارف العينه .	-4/7/4/2/1/2/4
	المبحث الثالث : نتائج وتوصيات الدراسه :	-3/4

تابع فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل

	الفرق بين خصائص صناديق الاستثمار الاسلاميه والودائع الاستثماريه المقيدة .	-1/3/2
	الفروق الاساسيه بين المصارف المتخصصة والمصارف التجاريه .	-1/1/3
	اوجه الخلاف بين المصارف التقليديه و المصارف الاسلاميه .	-1/2/3
	تأميم المصارف الاجنبيه و تغيير اسمها .	-1/3/3
	فروع المصارف العامله بالسودان حتى 1983م .	-2/3/3
	المصارف التي تم فتحها خلال الفتره 1990م - 2003م .	-3/3/3
	المصارف التي تم دمجها و تغيير اسمها .	-4/3/3
	المصارف التي اوقفت عن مزاوله العمل .	-5/3/3
	فروع مصارف العينه كما في 2007/12/31 .	-1/1/4
	البنود المؤثره على مؤشرات السيوله .	-2/1/4
	تطور الارصده النقديه .	-1/2/4
	تطور اجمالي الودائع .	-2/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي .	-3/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-4/2/4
	البنود المؤثره على مؤشرات الربحيه .	-5/2/4
	تطور حقوق الملكيه .	-6/2/4
	تطور صافي الربح قبل الضرائب .	-7/2/4
	تطور صافي الربح بعد الضرائب .	-8/2/4
	تطور اجمالي الاصول .	-9/2/4
	مؤشرات الربحيه :	-10/2/4
	البنود المؤثره على مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-11/2/4
	تطور الاصول الخطره .	-12/2/4

تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	تطور اجمالي الخصوم .	-13/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفيه :	-14/2/4
		-15/2/4
		-16/2/4

		-17/2/4
		-18/2/4
		-19/2/4
	البنود المؤثرة على مؤشرات توظيف الاموال .	-20/2/4
	التمويل الاستثمارى .	-21/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-22/2/4
		-23/2/4
		-24/2/4
		-25/2/4
		-26/2/4
		-27/2/4
		-28/2/4
		-29/2/4
	بنود الميزانيه المؤثره على السيوله .	-30/2/4
	الارصده النقديه مقارنة باجمالى الميزانيه .	-31/2/4
	الودائع الجاربه بالعمله المحليه مقارنة باجمالى الودائع .	-32/2/4
	الودائع الجاربه بالعمله الاجنبيه مقارنة باجمالى الودائع .	-33/2/4
	الودائع الادخاريه بالعمله المحليه مقارنة باجمالى الودائع .	-34/2/4
	الودائع الاستثماريه مقارنة باجمالى الودائع .	-35/2/4
	اجمالى الودائع مقارنة باجمالى الميزانيه .	-36/2/4
	مؤشرالرصيد النقدي .	-37/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-38/2/4
	البنود المؤثره على مؤشرات الربحيه .	-39/2/4

تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	حقوق الملكيه مقارنة باجمالى الميزانيه .	-40/2/4
	صافى الربح بعد الضرائب مقارنة باجمالى الايرادات .	-41/2/4
	اجمالى الاصول مقارنة باجمالى الميزانيه .	-42/2/4
	مؤشرات الربحيه .	-43/2/4

	البنود المؤثرة على مؤشرات الملاءة المصرفية .	-44/2/4
	الاصول الخطره مقارنة باجمالى الميزانيه .	-45/2/4
	اجمالي الخصوم مقارنة باجمالى الميزانيه .	-46/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفية .	-47/2/4
	النسبه المركبه لاجمالي حقوق الملكيه الى اجمالى الديون .	-48/2/4
	البنود المؤثرة على مؤشرات توظيف الاموال .	-49/2/4
	التمويل الاستثمارى مقارنة باجمالى الميزانيه .	-50/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-51/2/4
	اجمالي الايرادات .	-52/2/4
	العائد من الاستثمارات مقارنة باجمالى الايرادات .	-53/2/4
	ارباح الودائع الاستثماريه مقارنة باجمالى الايرادات .	-54/2/4
	العائد من الخدمات المصرفيه مقارنة باجمالى الايرادات .	-55/2/4
	العائد من الايرادات الاخرى مقارنة باجمالى الايرادات .	-56/2/4
	اجمالي المصروفات .	-57/2/4
	بنود الميزانيه المؤثره على السيوله .	-58/2/4
	الارصده النقديه مقارنة باجمالى الميزانيه .	-59/2/4
	الودائع الجاريه بالعمله المحليه مقارنة باجمالى الودائع .	-60/2/4
	الودائع الجاريه بالعمله الاجنبيه مقارنة باجمالى الودائع .	-61/2/4
	الودائع الادخاريه بالعمله المحليه مقارنة باجمالى الودائع .	-62/2/4
	الودائع الادخاريه بالعمله الاجنبيه مقارنة باجمالى الودائع .	-63/2/4
	الودائع الاستثماريه مقارنة باجمالى الودائع .	-64/2/4
	اجمالي الودائع مقارنة باجمالى الميزانيه .	-65/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي .	-66/2/4

تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر السيوله النقديه .	-67/2/4
	البنود المؤثره على مؤشرات الربحيه .	-68/2/4
	حقوق الملكيه مقارنة باجمالى الميزانيه .	-69/2/4
	صافى الربح بعد الضرائب مقارنة باجمالى الايرادات .	-70/2/4

	اجمالى الاصول مقارنة باجمالى الميزانيه .	-71/2/4
	مؤشرات الربحيه .	-72/2/4
	البنود المؤثره على مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-73/2/4
	الاصول الخطره مقارنة باجمالى الميزانيه .	-74/2/4
	اجمالى الخصوم مقارنة باجمالى الميزانيه .	-75/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-76/2/4
	النسبه المركبه لاجمالى حقوق المكيه الى اجمالى الديون .	-77/2/4
	البنود المؤثره على مؤشرات توظيف الاموال .	-78/2/4
	التمويل الاستثمارى مقارنة باجمالى الميزانيه .	-79/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-80/2/4
	اجمالى الايرادات .	-81/2/4
	العائد من الاستثمارات مقارنة باجمالى الايرادات .	-82/2/4
	العائد من البيوع المؤجله مقارنة باجمالى الايرادات .	-83/2/4
	ارباح الودائع الاستثماريه مقارنة باجمالى الايرادات .	-84/2/4
	العائد من الخدمات المصرفيه مقارنة باجمالى الايرادات .	-85/2/4
	العائد من الايرادات الاخرى مقارنة باجمالى الايرادات .	-86/2/4
	اجمالى المصروفات .	-87/2/4
	بنود الميزانيه المؤثره على السيوله .	-88/2/4
	الارصده التقديه مقارنة باجمالى الميزانيه .	-89/2/4
	الودائع الجاريه بالعمله المحليه مقارنة باجمالى الودائع .	-90/2/4
	الودائع الجاريه بالعمله الاجنبيه مقارنة باجمالى الودائع .	-91/2/4
	الودائع الادخاريه بالعمله المحليه مقارنة باجمالى الودائع .	-92/2/4
	الودائع الادخاريه بالعمله الاجنبيه مقارنة باجمالى الودائع .	-93/2/4

تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	الودائع الاستثماريه مقارنة باجمالى الودائع .	-94/2/4
	اجمالى الودائع مقارنة باجمالى الميزانيه .	-95/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي .	-96/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-97/2/4

	البنود المؤثرة على مؤشرات الربحية .	-98/2/4
	حقوق الملكية مقارنة باجمالي الميزانيه .	-99/2/4
	صافى الربح بعد الضرائب مقارنة باجمالي الايرادات .	-100/2/4
	اجمالى الاصول مقارنة باجمالي الميزانيه .	-101/2/4
	مؤشرات الربحية .	-102/2/4
	البنود المؤثرة على مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-103/2/4
	الاصول الخطره مقارنة باجمالي الميزانيه .	-104/2/4
	اجمالى الخصوم مقارنة باجمالي الميزانيه .	-105/2/4
	مؤشرات الملاءة المصرفيه .	-106/2/4
		-107/2/4
	البنود المؤثرة على مؤشرات توظيف الاموال .	-108/2/4
	التمويل الاستثمارى مقارنة باجمالي الميزانيه .	-109/2/4
	مؤشرات توظيف الاموال .	-110/2/4
	اجمالى الايرادات .	-111/2/4
	العائد من الاستثمارات مقارنة باجمالي الايرادات .	-112/2/4
	العائد من البيوع المؤجله مقارنة باجمالي الايرادات .	-113/2/4
	ارباح الودائع الاستثماريه مقارنة باجمالي الايرادات .	-114/2/4
	عائدات الخدمات المصرفيه مقارنة باجمالي الايرادات .	-115/2/4
	العائد من الايرادات الاخرى مقارنة باجمالي الايرادات .	-116/2/4
	اجمالى المصروفات .	-117/2/4
	مؤشرالرصيد النقدي بمصارف العينه .	-118/2/4
	مؤشرالسيوله النقديه بمصارف العينه .	-119/2/4
	مؤشرالعائد على حقوق الملكية بمصارف العينه .	-120/2/4

تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشرالعائد على حقوق الملكية بمصارف العينه .	-121/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحه للتوظيف بمصارف العينه .	-122/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول بمصارف العينه .	-123/2/4
	مؤشرقدرة المصرف على رد الودائع لمصارف العينه .	-124/2/4

	مؤشر حقوق الملكية للاصول الخطره بمصارف العينه .	- 125/2/4
	مؤشر الملكية بمصارف العينه .	- 126/2/4
	مؤشر المديونيه بمصارف العينه .	- 127/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالى بمصارف العينه .	- 128/2/4
	مؤشر توظيف ودائع بمصارف العينه .	- 129/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة بمصارف العينه .	- 130/2/4
	مؤشر توظيف الموارد التقليديه بمصارف العينه .	- 131/2/4
		- 133/2/4
		- 134/2/4
		- 135/2/4
		- 136/2/4
		- 137/2/4
		- 138/2/4
		- 139/2/4
		- 140/2/4
		- 141/2/4
		- 142/2/4
		- 143/2/4
		- 144/2/4
		- 145/2/4
		- 146/2/4
		- 147/2/4
		- 148/2/4

فهرس الاشكال

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	تصنيف الائتمان المصرفي فى المصارف التجاربه .	- 1/1/1
	اسواق الائتمان المصرفي .	- 1/2/1
	ادوات الائتمان المصرفي .	- 2/2/1
	الفرق بين قرارات التمويل والاستثمار .	- 1/4/1

	انواع ادوات الاستثمار المالي .	-1/2/2
	هيكل الجهاز المصرفي بالسودان للفترة 1903م-1959م .	-1/3/3
	هيكل الجهاز المصرفي بالسودان للفترة 1960م-1970م .	-2/3/3
	هيكل الجهاز المصرفي بالسودان للفترة 1977م-1982م .	-3/3/3
	الجهاز المصرفي السوداني بنهاية عام 2003م .	-4/3/3
	عدد الموظفين بمصارف العينه في 2003/12/31 .	-1/1/4
	عدد الموظفين بمصارف العينه في 2003/12/31 .	-2/1/4
	عدد العاملين والعاملات بمصارف العينه في 2003/12/31 .	-3/1/4
	نسبة مصارف العينه بولاية الخرطوم في 2003/12/31 .	-4/1/4
	نسبة مصارف العينه بالولايات الاخرى في 2003/12/31 .	-5/1/4
	تطور الارصده النقديه .	-1/2/4
	تطور الودائع الجاربه بالعمله المحليه .	-2/2/4
	تطور الودائع الجاربه بالعمله الاجنبيه .	-3/2/4
	تطور الودائع الادخاريه بالعمله المحليه .	-4/2/4
	تطور الودائع الاستثماريه .	-5/2/4
	تطور اجمالي الودائع .	-6/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي .	-7/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-8/2/4
	تطور حقوق المكيه .	-9/2/4
	تطور صافي الربح بعد الضرائب .	-10/2/4
	تطور اجمالي الاصول .	-11/2/4
	مؤشر العائد على حقوق المكيه .	-12/2/4
	مؤشر العائد على الودائع .	-13/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر العائد على الاموال المتاحه للتوظيف .	-14/2/4
	مؤشر العائد على الاصول .	-15/2/4
	تطور الاصول الخطره .	-16/2/4
	تطور اجمالي الخصوم .	-17/2/4

	مؤشر قدرة المصرف على رد الودائع .	-18/2/4
	مؤشر حقوق الملكية للاصول الخطره .	-19/2/4
	مؤشر حقوق الملكية .	-20/2/4
	مؤشر المديونية .	-21/2/4
	النسبه المركبه لاجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الديون .	-22/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالي .	-23/2/4
	تطور التمويل الاستثماري .	-24/2/4
	مؤشر توظيف الودائع .	-25/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحه .	-26/2/4
	مؤشر توظيف الموارد التقليديه .	-27/2/4
	تطور اجمالي الايرادات .	-28/2/4
	تطور العائد من الاستثمارات .	-29/2/4
	تطور العائد من البيوع المؤجله .	-30/2/4
	تطور ارباح الودائع الاستثماريه .	-31/2/4
	تطور عائدات الخدمات المصرفيه .	-32/2/4
	تطور العائد من الايرادات الاخرى .	-33/2/4
	تطور اجمالي المصروفات .	-34/2/4
	تطور الارصده النقديه .	-35/2/4
	تطور الودائع الجاريه بالعمله المحليه .	-36/2/4
	تطور الودائع الجاريه بالعمله الاجنبيه .	-37/2/4
	تطور الودائع الادخاريه بالعمله المحليه .	-38/2/4
	تطور الودائع الاستثماريه .	-39/2/4
	تطور اجمالي الودائع .	-40/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر الرصيد النقدي .	-41/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-42/2/4
	تطور حقوق الملكية .	-43/2/4
	تطور صافي الربح بعد الضرائب .	-44/2/4

	تطور اجمالي الاصول .	-45/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكية .	-46/2/4
	مؤشرالعائد على الودائع .	-47/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحة للتوظيف .	-48/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول .	-49/2/4
	تطورالاصول الخطره .	-50/2/4
	تطوراجمالي الخصوم .	-51/2/4
	مؤشر قدرة المصرف على رد الودائع .	-52/2/4
	مؤشر حقوق الملكية للاصول الخطره .	-53/2/4
	مؤشر حقوق الملكية .	-54/2/4
	مؤشرالمديونييه .	-55/2/4
	النسبه المركبه لاجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الديون .	-56/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالي .	-57/2/4
	تطورالتمويل الاستثمارى .	-58/2/4
	مؤشر توظيف الودائع .	-59/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة .	-60/2/4
	مؤشر توظيف الموارد التقليديه .	-61/2/4
	تطور اجمالي الايرادات .	-62/2/4
	تطورالعائد من الاستثمارات .	-63/2/4
	تطورارياح الودائع الاستثماريه .	-64/2/4
	تطورعائدات الخدمات المصرفيه .	-65/2/4
	تطورالعائد من الايرادات الاخرى .	-66/2/4
	تطور اجمالي المصروفات .	-67/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	تطورالارصده النقديه .	-68/2/4
	تطورالودائع الجاريه بالعمله المحليه .	-69/2/4
	تطورالودائع الجاريه بالعمله الاجنبيه .	-70/2/4
	تطورالودائع الادخاريه بالعمله المحليه .	-71/2/4

	تطور الودائع الادخاريه بالعمله الاجنبيه .	-72/2/4
	تطور الودائع الاستثماريه .	-73/2/4
	تطور اجمالي الودائع .	-74/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي .	-75/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-76/2/4
	تطور حقوق الملكيه .	-77/2/4
	تطور صافى الربح بعد الضرائب .	-78/2/4
	تطور اجمالي الاصول .	-79/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه .	-80/2/4
	مؤشر العائد على الودائع .	-81/2/4
	مؤشر العائد على الاموال المتاحة للتوظيف .	-82/2/4
	مؤشر العائد على الاصول .	-83/2/4
	تطور الاصول الخطره .	-84/2/4
	تطور اجمالي الخصوم .	-85/2/4
	مؤشر قدرة المصرف على رد الودائع .	-86/2/4
	مؤشر حقوق الملكيه للاصول الخطره .	-87/2/4
	مؤشر حقوق الملكيه .	-88/2/4
	مؤشر المديونيه .	-89/2/4
	النسبه المركبه لاجمالي حقوق الملكيه الى اجمالي الديون .	-90/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالي .	-91/2/4
	تطور التمويل الاستثماري .	-92/2/4
	مؤشر توظيف الودائع .	-93/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة .	-94/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر توظيف الموارد التقليديه .	-95/2/4
	تطور اجمالي الايرادات .	-96/2/4
	تطور العائد من الاستثمارات .	-97/2/4
	تطور العائد من البيوع المؤجله .	-98/2/4

	تطور ارباح الودائع الاستثماريه .	-99/2/4
	تطور العائد من الخدمات المصرفيه .	-100/2/4
	تطور العائد من الايرادات الاخرى .	-101/2/4
	تطور اجمالى المصروفات .	-102/2/4
	تطور الارصده النقديه .	-103/2/4
	تطور الودائع الجاريه بالعمله المحليه .	-104/2/4
	تطور الودائع الجاريه بالعمله الاجنبيه .	-105/2/4
	تطور الودائع الادخاريه بالعمله المحليه .	-106/2/4
	تطور الودائع الادخاريه بالعمله الاجنبيه .	-107/2/4
	تطور الودائع الاستثماريه .	-108/2/4
	تطور اجمالى الودائع .	-109/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي .	-110/2/4
	مؤشر السيوله النقديه .	-111/2/4
	تطور حقوق الملكيه .	-112/2/4
	تطور صافى الربح بعد الضرائب .	-113/2/4
	تطور اجمالى الاصول .	-114/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه .	-115/2/4
	مؤشر العائد على الودائع .	-116/2/4
	مؤشر العائد على الاموال المتاحه للتوظيف .	-117/2/4
	مؤشر العائد على الاصول .	-118/2/4
	تطور الاصول الخطره .	-119/2/4
	تطور اجمالى الخصوم .	-120/2/4
	مؤشر قدرة المصرف على رد الودائع .	-121/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحه	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر حقوق الملكيه للاصول الخطره .	-122/2/4
	مؤشر حقوق الملكيه .	-123/2/4
	مؤشر المديونيه .	-124/2/4
	النسبه المركبه لاجمالى حقوق الملكيه الى اجمالى الديون .	-125/2/4

	مؤشر مضاعف الرفع المالي .	- 126/2/4
	تطور التمويل الاستثمارى .	- 127/2/4
	مؤشر توظيف الودائع .	- 128/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة .	- 129/2/4
	مؤشر توظيف الموارد التقليديه .	- 130/2/4
	تطور اجمالى الايرادات .	- 131/2/4
	تطور العائد من الاستثمارات .	- 132/2/4
	تطور العائد من البيوع المؤجله .	- 133/2/4
	تطور ارباح الودائع الاستثماريه .	- 134/2/4
	تطور العائد من الخدمات المصرفيه .	- 135/2/4
	تطور العائد من الايرادات الاخرى .	- 136/2/4
	تطور اجمالى المصروفات .	- 137/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي بمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 138/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي بمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 139/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 140/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 141/2/4
	مؤشر الرصيد النقدي بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 142/2/4
	مؤشر السيوله النقديه بمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 143/2/4
	مؤشر السيوله النقديه بمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 144/2/4
	مؤشر السيوله النقديه بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 145/2/4
	مؤشر السيوله النقديه بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 146/2/4
	مؤشر السيوله النقديه بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 147/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه بمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 148/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه بمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 149/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 150/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 151/2/4
	مؤشر العائد على حقوق الملكيه بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 152/2/4

	مؤشرالعائد على الودائع بمصارف العينه فى عام 1999م	- 153/2/4
	مؤشرالعائد على الودائع بمصارف العينه فى عام 2000م .	- 154/2/4
	مؤشرالعائد على الودائع بمصارف العينه فى عام 2001م .	- 155/2/4
	مؤشرالعائد على الودائع بمصارف العينه فى عام 2002م .	- 156/2/4
	مؤشرالعائد على الودائع بمصارف العينه فى عام 2003م .	- 157/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحة للتوظيف بمصارف العينه فى عام 1999م	- 158/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحة للتوظيف بمصارف العينه فى عام 2000م .	- 159/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحة للتوظيف بمصارف العينه فى عام 2001م .	- 160/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحة للتوظيف بمصارف العينه فى عام 2002م .	- 161/2/4
	مؤشرالعائد على الاموال المتاحة للتوظيف بمصارف العينه فى عام 2003م .	- 162/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول بمصارف العينه فى عام 1999م .	- 163/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول بمصارف العينه فى عام 2000م .	- 164/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول بمصارف العينه فى عام 2001م .	- 165/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول بمصارف العينه فى عام 2002م .	- 166/2/4
	مؤشرالعائد على الاصول بمصارف العينه فى عام 2003م .	- 167/2/4
	مؤشرقدرة المصرف على رد الودائع بمصارف العينه فى عام 1999م .	- 168/2/4
	مؤشرقدرة المصرف على رد الودائع بمصارف العينه فى عام 2000م .	- 169/2/4
	مؤشرقدرة المصرف على رد الودائع بمصارف العينه فى عام 2001م .	- 170/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشرقدرة المصرف على رد الودائع بمصارف العينه فى عام 2002م .	- 171/2/4
	مؤشرقدرة المصرف على رد الودائع بمصارف العينه فى عام 2003م .	- 172/2/4
	مؤشرحقوق الملكية للاصول الخطره بمصارف العينه فى عام 1999م .	- 173/2/4
	مؤشرحقوق الملكية للاصول الخطره بمصارف العينه فى عام 2000م .	- 174/2/4

	مؤشر حقوق الملكية للاصول الخطره بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 175/2/4
	مؤشر حقوق الملكية للاصول الخطره بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 176/2/4
	مؤشر حقوق الملكية للاصول الخطره بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 177/2/4
	مؤشر حقوق الملكية بمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 178/2/4
	مؤشر حقوق الملكية بمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 179/2/4
	مؤشر حقوق الملكية بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 180/2/4
	مؤشر حقوق الملكية بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 181/2/4
	مؤشر حقوق الملكية بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 182/2/4
	مؤشر المديونيه بمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 183/2/4
	مؤشر المديونيه بمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 184/2/4
	مؤشر المديونيه بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 185/2/4
	مؤشر المديونيه بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 186/2/4
	مؤشر المديونيه بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 187/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالى بمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 188/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالى بمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 189/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالى بمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 190/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالى بمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 191/2/4
	مؤشر مضاعف الرفع المالى بمصارف العينه فى عام 2003 م .	- 192/2/4
	مؤشر توظيف ودائع مصارف العينه فى عام 1999 م .	- 193/2/4
	مؤشر توظيف ودائع مصارف العينه فى عام 2000 م .	- 194/2/4
	مؤشر توظيف ودائع مصارف العينه فى عام 2001 م .	- 195/2/4
	مؤشر توظيف ودائع مصارف العينه فى عام 2002 م .	- 196/2/4
	مؤشر توظيف ودائع مصارف العينه فى عام 2003 م .	- 197/2/4

تابع فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم المتسلسل
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة لمصارف العينه فى عام 1999 م .	- 198/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة لمصارف العينه فى عام 2000 م .	- 199/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة لمصارف العينه فى عام 2001 م .	- 200/2/4
	مؤشر توظيف الموارد المتاحة لمصارف العينه فى عام 2002 م .	- 201/2/4

المقدمه

يعتبر الجهاز المصرفي أحد دعائم الاقتصاد الوطني حيث تمثل عمليات الائتمان التي يقوم بها ولاسيما المصارف التجاريه مصدراً أساسياً لالنشيطه الماليه والاستثماريه التي تلعب دوراً كبيراً فى النشاط التتموي ، وقد شهدت المصارف السودانيه خلال فترة التسعينات تقدماً مصرفياً فى كافة اوجه نشاطاتها خاصة التمويليه والخدميه التي امتدت لتشمل كل قطاعات المجتمع ، كما قامت المصارف بدعم مسيره الاقتصاد القومي تمشياً مع الاستراتيجيه القوميه الشامله للدوله وذلك بمضاعفة تمويلها للقطاعات ذات الاولويه خاصة القطاع الزراعي لرفع المستوى المعيشي للافراد ، ومحاربة الفقر من خلال دعم برنامج الاسر المنتجه وتمليكها وسائل الانتاج

بالإضافة الى تحسين النواحي الصحيه ، والغذائيه ، والقضاء على البطاله والعمل على توزيع الدخل بطريقه عادله .

يعتبر الهدف من الائتمان المحورالاساسي الذي يدور حوله قرار الائتمان المصرفي فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلة الائتمان وكيفية سداه والضمانات التي يقبلها المصرف . وعلى الرغم من ان الجهاز المصرفي صار يمثل دوراً كبيراً في دعم المشروعات الانتاجيه الا ان عملية استرجاع الائتمان الممنوح صارت تمثل هاجس للمصارف حيث عان الكثير منها من تعثر سداد الائتمان بسبب فشل المشاريع التي قامت المصارف بتمويلها من مواردها مما تسبب في انخفاض عائداتها وبالتالي انخفاض قدرتها على توزيع الارباح على المساهمين والمستثمرين الامرالذي ادى الى امتناعهم عن تقديم المزيد من الاموال لاستثمارها فيما تسبب في تدهور الاوضاع الماليه للمصارف والوصول ببعضها الى الافلاس ثم التصفيه .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

- 1 . عدم مقدرة العملاء على سداد مديونيتهم تجاه المصارف ، ادى الى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة .
- 2 . الديون المتعثرة ساعدت في تعطيل استثمارات الموارد المصارف ، مما أدى إلى ضعف المقدرة الائتمانية لتلك المصارف .
- 3 . عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل طالب الائتمان ودراسة قوائمه المالية المقدمه بالاعتماد على أسس ومؤشرات التحليل المالي ساهم في زيادة التعثر المالي للمصارف .
- 4 . عدم إتباع إجراءات طلب الائتمان المعتمدة لدى المصارف أدى إلى منح الائتمان بصورة غير صحيحة .
- 5 . عدم الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة المقدرة الائتمانية للمصارف أدى إلى عدم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في الآتي :

- 1 . اظهار دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية في جذب الائتمان والاستثمار .
- 2 . مساهمة مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان .
- 3 . العلاقة بين المقدرة الائتمانية وقرارات الاستثمار .
- 4 . أهمية جمع المعلومات ودراسة المركز المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان .
- 5 . العلاقة بين المقدرة الائتمانية والديون المتعثرة .
- 6 . دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في استرداد قيمة الائتمان والاستثمار .

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف التالية :

- 1 . التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري .
- 2 . قياس المقدرة الائتمانية للمصارف على اثر التغييرات الاقتصادية الحديثة .
- 3 . التأكد من الأداة السليمة للاستثمار في المصارف السودانية وضمان الحصول على العوائد المالية المترتبة على الاستثمار .
- 4 . تحليل العناصر المؤثرة في قابلية التوسع الائتماني من خلال قياس المقدرة الائتمانية بشكل كمي .

5 . استرداد قيمة الائتمان والاستثمار بناءً على مؤشرات المقدرة الائتمانية للمصارف .

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : المقدرة الائتمانية للمصارف لها دور أساسي في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار .

الفرضية الثانية : مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية لها دور في جذب الائتمان والاستثمار .

الفرضية الثالثة : جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل تحدد مدى مقدرته على سداد الائتمان الممنوح .

الفرضية الرابعة : تتأثر المقدرة الائتمانية للمصارف بحجم الديون المتعثرة لديها .

الفرضية الخامسة : عدم كفاءة أداء إدارة الاستثمار في المصارف يؤثر على مقدرتها الائتمانية .

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهجية التالية:

- 1 . الأسلوب التاريخي لإعطاء نبذة عن نشأة وتطور الائتمان والاستثمار .
- 2 . الأسلوب الاستنباطي في جمع البيانات والمعلومات .
- 3 . الأسلوب الاستقرائي في الدراسة والتطبيق .
- 4 . الأسلوب الوصفي لعرض خلفية عن المقدرات الائتمانية باستخدام المؤشرات المالية .
- 5 . وتعزز هذه الأساليب باستخدام استمارة استبانة والمعادلات الإحصائية والرياضية .

حدود الدراسة

اختارت الدراسة اربعة مصارف عامة في السودان وهي :

- 1 . مصرف الخرطوم .
 - 2 . مصرف امدرمان الوطني .
 - 3 . مصرف التضامن الإسلامي .
 - 4 . المصرف السوداني الفرنسي .
- الحدود الزمانية : اختيرت فترة الدراسة من 1999م . 2003م .

الدراسات السابقة

1. دراسة فاروق إبراهيم محمد خضر، 1979م ، (دور البيانات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية)⁽¹⁾ . تناولت الدراسة مشكله عدم سلامة تكوين هيكل الأصول لدى بعض البنوك في الإقراض بأجال متوسطة وطويلة ، وعدم اتباعها سياسة الحيطه والحذر عند الإقراض بالإضافة إلى مغالاتها في العمل على زيادة أرباحها على حساب القواعد المصرفية السليمة . وتبرز أهمية الدراسة في دورالبيانات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية ، فدراسة وتحليل تلك البيانات تمكن مانح الائتمان أن يصل إلى قرارمنح الائتمان أوعدم منحه من ناحية ، ويستطيع من ناحية أخرى أن يصل إلى حجم الائتمان الذي يجب ألا يتعداه . وهدفت إلى ضرورة وجود خطة ائتمانية تسيير على هداها الإدارة المصرفية ، تراعي فيها الموازنة بين الموارد واستخدامها من جهة والربحية والسيولة من جهة أخرى ، وتعتبر الموازنة التخطيطية أداة لترشيد الإدارة في هذا الصدد . استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي والمؤشرات المالية لقياس كفاءة المقدره الائتمانية . ومن نتائج الدراسة وجود ارتباط وثيق بين حجم الودائع والقدرة على منح الائتمان ، إذ كلما زاد حجم الودائع النقدية المقبولة كلما أدى ذلك إلى زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان وأن عملية منح الائتمان تتأثر أحياناً بشخصية متخذ القرار وأهدافه مما يخرجها عن حدود الحياد والموضوعية وان استخدام النسب المالية عند منح الائتمان ما هي إلا مؤشر يعمل علي وصول المحلل الائتماني إلي رأي عن مدى إدارة المنشأة وكفاءتها في استخدام الأموال وان سياسة السيولة تعكس نشاط المنشأة . وأوصت الدراسة المحلل الائتماني بعدم اعتماده علي قوة المركز المالي فقط بل يجب أن يركزعلى دوران الأصول ، وان يقوم بتحليل تقديرات الموارد إلي مصادرها الرئيسية ، وتعديل المعدلات المالية القياسية للقطاع المصرفي باستمرار عن طريق اخذ المعدلات الفعلية ، واعطاء اهتمام أكبر للنسب التي تقيس الربحية بالنسبة للعميل ، وضرورة الاهتمام بعقد الدورات التدريبية اللازمة بصفة مستمرة للمحلل الائتماني مما يزيد من معلوماته ويضفي على القرارات الائتمانية صفة الموضوعية .
2. دراسة عبد الهادي مبروك شرباش ، 1981م ، (دور المحاسب في تقويم المشروعات الاستثمارية)⁽²⁾ تمثلت مشكلة الدراسة في كون أي قرار استثماري يحتاج إلي دراسة تحليلية لجدوى المشروع والحاجة إلي عملية التحقق من كافة مدخلات واحتياجات المشروع . وتكمن أهمية الدراسة في ما يترتب علي القرارات الاستثمارية بإغراق مبالغ ضخمة في أصول ثابتة يصعب استردادها وتكوين أعباء ثابتة يصعب تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها واتخاذ بعض هذه القرارات غالباً في ظروف عدم التأكد . وهدفت إلي

(1) فاروق إبراهيم محمد خضر ، دورالبيانات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية ، بالتطبيق على البنك الأهلي المصري ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 1979) .

(1) عبد الهادي مبروك شرباش ، دور المحاسب في تقويم المشروعات الاستثمارية ، (الرياض : مجلة الإدارة العامة، العدد "30" ، 1981) .

تحديد الإطار العام للمحاسبه في مجال تقويم المشروعات بشقيه التجاري والقومي باعتباره ميداناً جديداً للمحاسب خصوصاً في البلاد النامية . وقد خلصت الدراسة إلي وجوب اشراك الفنيين المختصين في دراسة الطرق البديلة للتصنيع واختيار انسبها ، والعمل علي تقديرالأموال المطلوبة للاستثمار في المشروع . واوصت الدراسة بضرورة مراعاة القيمة الزمنية للتدفقات النقدية والعائد المتوقع من القرارات الاستثمارية والمتعلق بعمرالمشروع ، والسعي لاجادة واستخدام الأساليب الإحصائية الضرورية لاستكمال الدراسة التحليلية في تقويم المشروعات الاستثمارية ، ووجوب الموضوعية والبعد عن التحيز في تحليل واستخراج وعرض النتائج .

3. دراسة David . F. Larcker ، 1981 م ، (اهمية و خصائص المعلومات المطلوبة للقرارات الاستثمارية)⁽¹⁾

تناولت الدراسة اهمية و خصائص المعلومات المطلوبة للقرارات الاستثمارية . وبرزت أهمية الدراسة في الدورالذي تلعبه المعلومات الماليه وغير الماليه والمتوقعه في اتخاذ قرار سليم . هدفت الدراسة الى التعرف على ما اذا كانت الافضليات الاداريه المرتبطه بخصائص المعلومات المختاره للقرارات الاستثمارية تتغير خلال مراحل اتخاذ القرارالاستثماري . وفرضت الدراسة بان المعلومات الخارجيه لها اهميه اكبر من المعلومات الداخليه في مرحله التعرف على المشكله الاستثماريه ، كما ان المعلومات غير الماليه لها اهميه اكبر من المعلومات الماليه في هذه المرحله . وان المعلومات المتوقعه تحظى باهميه اكبر من المعلومات التاريخيه في مرحله التعرف على المشكله الاستثماريه ، وللمعلومات الخارجيه و الداخليه اهميه متساويه في مرحله صياغة البدائل الاستثماريه ، والمعلومات الماليه ، و غير الماليه اهميه متساويه في مرحله ايجاد البديل الاستثماري ، وان المعلومات المتوقعه ستحظى باهميه اكبر بالمقارنه مع المعلومات التاريخيه في مرحله ايجاد البديل الاستثماري ، اما المعلومات الخارجيه ستحظى باهميه ادنى من المعلومات الداخليه في مرحله اختيارالبديل الاستثماري . استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي . وأظهرت الدراسة نتائج منها ، وجود تفاعل متبادل بين مرحلة القرارالاستثماري وبين المعلومات الداخليه والخارجيه والماليه وغيرالماليه ، والتاريخيه والمتوقعه ، وان اهميه المعلومات المتوقعه اكبرمن اهميه المعلومات التاريخيه بغض النظرعن مرحلة اتخاذ القرارالاستثماري ، وان المعلومات المتوقعه هي المعلومات المطلوبه في اتخاذ القرارات الاستثماريه ، ويحتاج متخذى القرارات الاستثماريه في كل مرحله من مراحل الموازنه الاستثماريه الى نظام محاسبي يوفر المعلومات الماليه وغير الماليه والمتوقعه .

4. دراسة محمد العظمة ، 1984م ،(اثرالهيكل التمويلي علي تقويم المشروعات الاستثمارية و دورالمعلومات المحاسبية)⁽¹⁾

تكمن مشكلة الدراسة في تجاهل اثر التدفقات النقدية المترتبة علي الاقتراض المستخدم في التمويل ، واقتصاركثيرمن البحوث على دورالمعلومات اللازمه لتطبيق نماذج الاستثمار باستخدام معيارصافي القيمةالحالية للتدفقات النقدية التشغيلية المترتبة علي الفرصة الاستثمارية . وهدفت الدراسة إلي تحليل دورالمعلومات المحاسبية

(1) David . F. Larcker ، The Perceived Impotance of select ,Information charactersties for Strategic Capital Budgeting Decisions , The Accounting Review , (1981) .

(1) محمد العظمة ، اثر الهيكل التمويلي علي تقويم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ، (الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد "3" ، 1988) .

في قرارات الموازنات الرأسمالية علي ضوء النظرة المعاصرة في مجال الإدارة المالية ، والتي تعكس تفاعل القرار الاستثماري والقرار التمويلي . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي . وتوصلت الدراسة إلي أن اخذ القروض كمصدر للتمويل يجعل من الضروري ان يؤخذ في الحسبان الكيفية التي يتم بها توزيع العائد بين الأطراف المختلفة الممولة للمنشأة (مساهمين ومقرضين) عند تقويم الفرص الاستثمارية ، وأوصت الدراسة بتوفير المعلومات اللازمة من المصادر المحاسبية لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات وتقييم الأداء .

5. دراسة سميرة حبيب سعد عوض ، 1985م ، (دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي بمحافظة بني سويف)⁽²⁾

تطرقت الدراسة الى مشكله قيام المصارف التجارية في محافظة بني سويف بدور محدود في تمويل النشاط الاقتصادي والترويج للمشروعات الاستثمارية . وبرزت أهمية الدراسة في قيام المصارف التجارية في تجميع المدخرات . وهدفت الدراسة إلى تقويم دور المصارف التجارية بمحافظة بني سويف في تمويل أوجه النشاط الاقتصادي ، والتعرف على مشاكل وصعوبات تمويل المشروعات الاقتصادية في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي . وأظهرت الدراسة نتائج منها ، امتناع بعض المصارف عن منح القروض طويلة الأجل بحجة أن هذه القروض تسبب لها أزمة في السيولة النقدية وأن بعض العملاء يستخدمون القروض الممنوحة في أغراض أخرى . وهناك قروض مصرفيه مخالفه للقوانين السائده بالاضافه الى وجود نقص في الكفاءات أو التخصصات لدى بعض المصارف . وأوصت الدراسة بإتاحة الفرص أمام اكبر عدد ممكن من العملاء للاقتراض ، وذلك بتقليل بعض القيود المتحفظه ، وأن تتوسع المصارف التجارية في معاملاتها ، وتقوم بتوسيع مجالات الاقتراض ومتابعة المصارف للعملاء في مواقع مزاوله نشاطهم للتأكد من استخدام القروض في الغرض الذي منحت له والمساهمة في رأس المال بإقراض المشروعات التي تخدم أهداف التنمية .

6. دراسة محمد عبدالمنعم أبوزيد ، 1996م ، (المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مشكلة المعوقات التي حالت دون تطبيق صيغة المضاربة ، والتي ترتب عليها عدم مقدرة المصارف علي الوفاء بكثير من مسئولياتها . وتبرز أهمية الدراسة في أن المضاربة من المعاملات الشرعية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق كثير من حاجات الناس ومصالحهم في إطار القواعد الشرعية ، وان المضاربة أصبحت تمثل الحجر الأساسي في بناء الاقتصاد الإسلامي وأنها البديل الملائم لعمل المؤسسات الاقتصادية الحديثة ، واعتماد المصارف الإسلامية بصورة أساسية علي صيغة المضاربة يمكن أن يحقق العديد من المزايا علي مستوى الاقتصاد . وهدفت الدراسة إلي تطبيق صيغة المضاربة في المصارف الإسلامية انطلاقاً من واقع

(2) سميرة حبيب سعد عوض ، دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي بمحافظة بني سويف ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 1985).

(1) محمد عبد المنعم أبو زيد ، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية ، (القاهرة : المعهد العالي للفكر الإسلامي ، رسالة دكتوراه منشورة ، 1996).

الممارسات العملية لها ، وتحديد ودراسة المعوقات التي واجهت تطبيق هذه الصيغة مع بحث مدى إمكانية تطوير العمل بها للتغلب علي المعوقات التي تواجهها وذلك في اطار الضوابط والأسس الشرعية التي تحكم عقد المضاربة في الفقه الإسلامي . وانتهجت الدراسة المنهج النظري والتطبيقي ، وتوصلت الدراسة إلي أن الصورة الفقهية التقليدية الثنائية لعقد المضاربة أصبحت غير ملائمة لكثير من الاستثمارات المعاصرة عامة ولعمل المؤسسات المالية والمصرفية خاصة ، و أن المحاولات التي قامت لتطوير عقد المضاربة ليلآئم العمل المصرفي المعاصر انطلقت من منطلقات نظرية وليس من واقع تطبيقي ونتيجة لعجز المحاولات التي قامت لتطوير صيغة المضاربة عن تقديم تصور متكامل يمكن المصارف الإسلامية من الاعتماد عليه ، ادى ذلك إلي اصطدام هذه المصارف بكثير من المعوقات والمشاكل عند تطبيق هذه الصيغة التي لم تتمكن من إيجاد الحلول لها مما دفعها إلي الابتعاد عن تطبيق هذه الصيغة والاعتماد على صيغ أخرى . وواجه تطبيق صيغة المضاربة العديد من العقبات كان بعضها راجعا لطبيعة البيئة التي تعمل بها هذه المصارف . من حيث ابتعاد نظام المعاملات بها عن تعاليم واحكام الشريعة الإسلامية ومن هذه العقبات عدم توافر النوعية الملائمة والمطلوبة من المتعاملين الذين تتوفر فيهم الأمانة والصدق والالتزام بالخلق والسلوك الإسلامي ، مما ساهم في إبراز الأثر السيئ لعقد المضاربة التي لا تسمح لرب المال (المصرف) بالتدخل في أعمال المضارب ، لذلك فان إمكانية متابعة المصرف للعملية عن قرب وبصورة مباشرة تكاد تكون منعدمة ، بالإضافة الى عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة والملائمة لتطبيق هذه الصيغة ، و الأجهزة والأساليب العلمية التي تمكن العميل من اختيار الملائم لعملية المضاربة . ومن أهم المعوقات التي واجهت المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية على أساس صيغة المضاربة رغبة المودعين في السحب من ودائعهم بسهولة وبسرعة . وعدم توافر الاستعداد الكافي لدى غالبية المودعين للمخاطرة . وان النسبة الغالبة منهم تميل نحو تفضيل الضمان لاسترداد الوديعة كاملة وعائدها وهو ما يتناقض مع أهم أحكام المضاربة . وأوصت الدراسة الدول الإسلامية بالعمل على نشر المفاهيم والقيم الإسلامية فكرا وسلوكا في المجتمع وخاصة في مجال المعاملات التي ابتعد عنها المسلمون ، وأن تتضمن مناهج التعليم بالمرآحل المختلفة بمقررات دراسية عن نظم المعاملات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية . والعمل على صياغة تشريعاتها الاقتصادية والمالية ، وعلى المصارف الإسلامية أن تعمل على استحداث وابتكار أدوات وأساليب جديدة في اطار عقد المضاربة لجذب الودائع والمدخرات بما يتيح لها توفير الموارد التي تخدم هدف التوظيف الطويل الاجل ، وان تتميز برغبتها في العمل وفق قاعدة الغنم بالغرم ، و تدريب العاملين على العمل وفق النظام المصرفي والاستثماري الإسلامي من خلال استراتيجيات طويلة الأجل لنشر الوعي الادخاري والمصرفي الإسلامي ، والعمل على البحث عن وسيلة شرعية للرقابة على تنفيذ عملية المضاربة للتأكد من عدم وجود مخالفة أو تعدي أو تقصير من جانب العميل المضارب حتى تستطيع التغلب على أهم العقبات التي تواجه تطبيق هذه الصيغة .

7. دراسة توفيق الطيب بشير ، 1996م ، (التمويل المصرفي الإسلامي للتنمية الاقتصادية)⁽¹⁾

(1) توفيق الطيب بشير، التمويل المصرفي الإسلامي للتنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 1996) .

تناولت الدراسة مشكلة الديون المثقلة بالفوائد والتي أصبحت وسيلة لكثير من دول العالم الإسلامي للقيام بعملية التنمية ، والتي أفرطت في تمويل التنمية بالقروض الربويه من الداخل والخارج كبداية لتعبئة المدخرات الوطنية . وتبرز أهمية الدراسة في أن العالم الإسلامي يعيش مشكلة اقتصادية وهي التخلف الاقتصادي ، وبذلت جهودا كبيرة للتغلب علي هذه المشكلة من خلال عمليات التنمية الاقتصادية إلا ان اخطاء الوسيلة الأساسية ، و اللجوء إلي نظريات التنمية وأساليب التمويل الربوية والتي طبقت بحذافيرها دون النظري المجمع المسلم وقيمه مما جعل العالم الإسلامي لا يزال يزرع تحت التخلف الاقتصادي . وهدفت الدراسة إلي الفاء الضوء على مشكلة تمويل التنمية في العالم الإسلامي بدءاً بالتمويل الداخلي ومعوقاته ، ونظرة الاسلام الى اهمية تعبئة الموارد والمدخرات المحليه والتعرض للتمويل التضخمي وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعيه ، ثم التمويل الاجنبي وآثاره السلبيه على التنمية في العالم الإسلامي والتعرف على النظم التمويلية للمصارف الاسلاميه . وانتهجت الدراسة المنهج النظري والتطبيقي . وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف الإسلامية لها خصائص رئيسية منها العمل في نطاق الشريعة الإسلامية وتوجيه الجهود نحو العمران والتنمية والعمل علي تحقيق الربحية التي تنشأ من مجالات الاستثمار الحلال ، وللاستثمار أهداف نبيلة تستطيع المصارف الإسلامية أن تبلغها . وان المصرف الإسلامي لا يقوم بتقديم التمويل إلا في اطار الأولويات حيث تتم المفاضلة والترتيب بين المشروعات الاقتصادية من خلال مقاصد البشرية ، حتى يتمكن المصرف من تحقيق اهداف الشمولية واختيار التمويل المصرفي الإسلامي كأسلوب ملائم للتنمية يقتضي مقارنته بنظام التمويل الربوي الذي اثبت آثاره المدمرة للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ويتميز نظام التمويل الإسلامي كبديل للتمويل الربوي ، في شموليته ومرونته وكفاءته العملية . واوصت الدراسة بضرورة الإسراع بإلغاء الفوائد المصرفية الغاء تاما مع الرجوع الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية ، والعمل علي تطوير السياسات النقدية والائتمانية التي تتبناها المصارف المركزية في بلاد العالم الإسلامي والعمل علي توسيع قاعدة المصارف المتخصصة في التنمية لترسيخ مبدأ التكامل الدولي والإقليمي لجميع الدول الإسلامية لنقل الأموال من البلاد الغنية إلي البلاد الفقيرة ، بدلا عن السمسرة الغربية وتطوير العلاقة بين المصارف الإسلامية داخل كل دولة وخارجها وتفضيل التعاون الدولي بين المصارف الإسلامية للمساهمة الإيجابية في تنمية البلاد الأقل نمواً .

8 . دراسة سالم إسماعيل أبو شوارب ، 1997م ، (تقييم الأداء في المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي)⁽¹⁾

تناولت الدراسة الأساليب التي تستخدم في المصارف الإسلامية لقياس الأداء ، و معرفة مدى مناسبة هذه الأساليب ، والى أي مدى يتم استخدام هذه الأساليب في المصارف الإسلامية السودانية . وتظهر أهمية الدراسة في توضيح دور المصارف الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي وأهميته لتقويم في المصارف الإسلامية

(1) سالم إسماعيل أبو شوارب ، تقييم الأداء في المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي- دراسة تطبيقية، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 1997)

. وهدفت إلى دراسة مؤشرات التحليل المالي المختلفة التي تستخدمها المصارف الإسلامية بصفة عامة والمصارف في السودان بصفة خاصة ، والمؤشرات التي لم تستخدم في هذه المصارف وأثر ذلك في تقويم الأداء . استخدمت الدراسة المنهج التحليلي . وتوصلت إلي نتائج منها ، أن المصارف تستخدم أسلوب التحليل المالي بصورة كبيرة ، وان هناك صعوبات في الحصول علي البيانات والمعلومات من هذه المصارف ، كما أن بعض المصارف التي بدأت نشاطها على أساس غير إسلامي تواجه صعوبات كبيرة في تطبيق مشروع توفيق الأوضاع ، ووجود قصور في معيار الإفصاح الكامل ، واختلاف بعض المفاهيم المحاسبية خاصة لدى المصارف التي أنشئت بعد السبعينات لتنوع الخبرة العملية للكوادر ومحدودية التعاون بين المصارف الإسلامية . ولاتهتم المصارف كثيرا بمسألة العائد الاجتماعي . وأوصت الدراسة باستخدام أساليب التحليل المالي المختلفة في تقويم الأداء الادخاري و الاستثماري ، والاهتمام بالكفاءات والكوادر المدربة والعمل على زيادة الوعي والاهتمام بالمعاملات الإسلامية والعائد الاجتماعي .

9. دراسة إسماعيل إبراهيم محمود الطراد ، 1998م ، (إدارة الائتمان في المصارف التجارية في الأردن)⁽¹⁾

تناولت الدراسة الجوانب المتعلقة بالائتمان وتحليل ميزانيات المصارف التجارية والمصرف الإسلامي الأردني للاطلاع على مصادر واستخدامات الأموال لديها ، والقطاعات الاقتصادية التي تساهم في تمويلها بالإضافة إلي دراسة كيفية إدارة الائتمان في تلك المصارف من تاريخ تقديم طلب الائتمان إلي منحه ، ثم متابعته للوقوف علي كافة المراحل التي يمر بها طلب منح الائتمان لتحديد نقاط الضعف في هذه المصارف ، ومقارنة الائتمان في المصارف التجارية بالائتمان في المصرف الإسلامي الأردني للوصول إلي نتائج تفيد الاقتصاد القومي . وهدفت إلي إلقاء الضوء علي واقع الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في الأردن من خلال تحديد ميزانيات تلك المصارف ، والتعرف علي الأساليب المستخدمة في إدارة الائتمان ، للوصول إلي نتائج قد تشجع المصارف التجارية والمصرف الإسلامي الأردني علي استخدام أساليب أفضل في دراسة الائتمان لتمويل قطاعات اقتصادية ومجالات أخرى لا تمويلها تلك المصارف لكي تسهم مساهمة أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد القومي . وهدفت أيضا إلى تقويم وتحليل مصادر أموال المصارف التجارية والمصرف الإسلامي الأردني واستخداماته ، والتعرف على حجم الائتمان المصرفي الموجه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة . استخدمت الدراسة التحليل الوصفي والإحصائي . وتوصلت بأن للمصارف التجارية في الأردن دور مهم في حشد المدخرات القومية ، ومنح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث تساهم في تمويل الاستثمارات الداخلية بمصادر تمويل داخلية ، أما المصارف الإسلامية الأردنية فله دور مهم في تجميع المدخرات لكل من لا يرغب في التعامل بالربا . والعمل علي توظيف هذه المدخرات في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة بما يتفق

(1) إسماعيل محمود الطراد ، إدارة الائتمان في المصارف التجارية في الأردن - دراسة مقارنة ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 1998) .

مع الشريعة الإسلامية ، والمصارف التجارية في الأردن والمصرف الإسلامي الأردني يعتمدا علي الودائع كمصدر رئيسي لمصادر الأموال لديهم ، واستثمار معظم موجوداتهم في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة القطاعات الاقتصادية وأيضا المصرف الإسلامي الأردني يوجه التمويل الذي يمنحه لتلك القطاعات بنسب متفاوتة وان المصارف التجارية في حالة منح القرض لا تتعرف علي العميل طالب القرض وحالته المعيشية والاجتماعية . وأوصت الدراسة المصارف التجارية في الأردن بزيادة نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل وزيادة نسبة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها ، وأوصت المصرف الإسلامي الأردني بعدم اقتصر التمويل على المرابحة ، وعدم الاعتماد على الرهونات العقارية كمصدر رئيسي للضمانات وإنشاء مؤسسات تابعة للمصارف المتخصصة في الإقراض واعطاء مزيد من الصلاحيات للفروع بمنح التسهيلات ، واعطاء مراحل طلب الائتمان أهمية كبيرة وخصوصا الاستعلام عن طالب الائتمان ، وعدم تكديس العملات الأجنبية لديها علي شكل موجودات سائلة ويفضل منحها كقروض بالعملات الأجنبية .

10. دراسة عبد الرزاق رحيم جدى الهيتمي ، 1998م ، (المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مشكلة الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية والمرتكزات الفقهية لأعمال المصرفية . وتأتي أهميه دراسته من أن المصارف الاسلاميه تعمل على جذب عدد كبير من ابناء الامه الاسلاميه الذين يعزفون عن التعامل مع المصارف التي يشوبها الربا . وهدفت الى دراسته المصارف الاسلاميه ، وما تقوم به المصارف والمؤسسات الماليه الاسلاميه من أعمال وانشطه في ضوء الشريعه والسنة ، وتعزيز المسيره التي تهدف الى إرساء قواعد نظام مصرفي جديد لا يتعارض مع احكام الشريعه الاسلاميه ليستطيع المسلمون من خلاله اقامه مصارف تتسجم اعمالها مع تعاليم الشريعه الاسلاميه ، تغنيهم عن التعامل مع المصارف القائمه على اساس النظام المصرفي الربوي . انتهجت الدراسه الاسلوب التاريخي والوصفي التحليلي . وتوصلت إلي أن المصارف الإسلامية تسعى إلي تطبيق القواعد والاصول الشرعية ، ورفض ما يؤدي إلي مخالفة تلك الأصول والقواعد ، بالاضافه الى وجود صعوبات تواجه المصارف الإسلامية منها عدم كفاية مستوى الشرعية لاقتصار أعضاء هيئة الرقابة في المصارف علي الفقهاء الشرعيين فقط ، وعدم إشراك متخصصين في مجال الأعمال المصرفية مما يؤدي إلي عدم الدقة في بعض الأحكام الشرعية تجاه بعض العمليات المصرفية ، وعدم توافر عاملين مؤهلين للعمل في المصارف الإسلامية لعدم معرفتهم بالأحكام الشرعية ، وصعوبات ناتجة عن طبيعة الأنظمة المصرفية للمصارف الإسلامية لفرص الضرائب علي ودائع الاستثمار في المصارف بينما تعفي الفوائد المدفوعة من قبل المصارف الربوية ، بالاضافه الى القيود التي تفرض على التمويل والاستثمار وعدم وجود سوق مالي اسلامي يمكن هذه المصارف من استثمار فائض اموالها في مشاريع تحقق لها ارباحاً ، وعدم وضوح العلاقه القائمه بين المصارف الاسلاميه والمصرف المركزي مما يشكل لها صعوبات عند ممارسه بعض انشطتها خاصة الانشطه الاستثماريه كالمربحه والمضاربه . واوصت الدراسه بضرورة تكثيف النشرات التعريفيه عن طبيعه اعمال

(1) عبد الرزاق رحيم جدى الهيتمي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، (عمان : الجامعه الاردنيه ، رساله دكتوراه منشورة ، 1998).

المصارف الاسلاميه واهدافها والوسائل التي تتبعها ، ومحاولة نشر الميزانيات والتقارير السنويه لهذه المصارف بالصحف والمجلات الواسعه الانتشار في مختلف الدول الاسلاميه ، وقيام المصارف المركزيه بتقديم الاموال الى بعض المصارف الاسلاميه التي تعاني من نقص في السيولة ورفع الحد الأدنى لراس مال المصارف الاسلاميه على نحو يفوق الحدود المقرره للمصارف التجاريه نظراً للمخاطر التي تتعرض لها اموال العملاء ، وضرورة وجود رقابه شرعيه تتولى مهمه متابعه ومراقبه سيرالمعاملات الماليه في هذه المصارف وفقاً للشريعه الاسلاميه ، وضرورة النص على حصه المصرف وأصحاب الودائع الاستثماريه من الارباح في بدايه كل سنه ماليه لكل من المضارب ورب المال قبل البدء في تنفيذ عقد المضاربه .

11. دراسة نورالدين صالح عبيد سالم ، 1999م ، (التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المصارف في قرارها لمنح التمويل وفقاً لدراسة وتحليل القوائم المالية التقليديه ، بالرغم من اتصافها بكثير من العيوب والانتقادات التي وجهت اليها مما يؤدي الى اتخاذ قرارات تمويليه خاطئه تنعكس سلباً على اداء وربحية المصرف ، واستخدام التقديرالشخصي في معالجه بعض العمليات الماليه . وتأتى أهمية الدراسه من ضرورة اعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن التقارير الماليه المنشوره لخدمة المستثمرين والمقرضين لما توفره من معلومات مباشره تساعد في تقويم التدفقات النقدية المستقبلية ، وتحديد العلاقه بين الدخل وصافي التدفقات النقدية . وهدفت إلي إيضاح التطورات في عرض القوائم المالية واستخدامها في التحليل المالي ، وبيان أوجه القصور في القوائم المالية التقليديه لتلبية احتياجات المستخدمين مما نتج عنه ظهور قائمة التدفقات النقدية وفقاً لما صدر من معايير محاسبية ، ومدى إمكانية استخدامها في التحليل و تقويم المشروعات لمنح التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي . استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي و الاستقرائي والتحليلي الوصفي . وتوصلت الدراسة إلي أن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل لكل المعلومات ذات العلاقه المباشرة و غير المباشرة بمخرجات النظام المحاسبي ودرجة الإفصاح فيها ، حيث يتوقف هذا المفهوم على عدة عوامل تتمثل في البيئه الاقتصاديه والمعلومات المفصّل عنها ، وعدم التزام متخذي القراراتالتمويلي بالمعايير المحاسبية وكيفية عرض القوائم الماليه ، وعدم الاهتمام بالدراسه التحليليه لقائمة التدفقات النقدية عند اتخاذ قرارالتمويل . واوصت الدراسة بضرورة العمل علي زيادة الإفصاح في عرض بنود قائمة التدفقات النقدية لتحقيق الاستفادة القصوى من معلوماتها عند اتخاذ قرارمنح التمويل ، بالإضافة إلي رفع كفاءة متخذي القرارات التمويليه والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ، وان تصنف قائمة التدفقات النقدية المعتمدة وفقاً لمتطلبات معيارالعرض والإفصاح .

12. دراسة بتول الطيب أحمد على محمد ، 2000م ، (تمويل الاستثمار العقاري بالصيغ الإسلامية)⁽²⁾

تناولت الدراسة مشكلة ارتفاع التمويل من خلال المصادر التمويلية المتاحة ، وعدم تشجيع السياسات المصرفية للتمويل العقاري ، بالإضافة إلي أن طبيعة الاستثمار العقاري يقلل من فرص المنافسة علي الموارد

(1) نور الدين صالح عبيد سالم ، التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي- دراسة تحليلية تطبيقية- (ام درمان : جامعة امدرمان الإسلامية ، رساله ماجستير غير منشورة ، 1999) .

(2) بتول الطيب أحمد على محمد ، تمويل الاستثمار العقاري بالصيغ الإسلامية ، (السودان : جامعة النيلين ، رساله ماجستير غير منشوره ، 2000) .

المتاحة للتمويل . وتبرز أهمية الدراسة في السعي لإيجاد بعض الحلول لمشاكل التمويل من خلال توفير بيانات ومعلومات تساعد على رسم السياسة التمويلية للمصرف العقاري وفقاً للصيغ الإسلامية . وهدفت الدراسة إلى إبراز كفاءة الصيغ الإسلامية في التمويل العقاري من خلال المقارنة بين الصيغ الربوية والإسلامية في التمويل والوقوف على الوضع التمويلي للمصرف العقاري والحكم على مدى كفاءته من حيث الكم والكيف ، واقتراح بعض الحلول لزيادة كفاءة التمويل العقاري عموماً ، و المصرف العقاري على وجه الخصوص . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي . وتوصلت الى قصور مؤسسات التمويل وعدم قيامها بالدور الأساسي مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف العقارات في السنوات الأخيرة ، وتوقف مصرف الادخار عن التمويل . و اوصت الدراسة بالتوسع في تمويل الإسكان التعاوني بالتقسيم لزيادة قاعدة المستفيدين وتشجيع المصارف التي تتعامل في مجال الاستثمار العقاري من الدعم الحكومي ، ورفع رأس مال المصرف العقاري بإدخال مساهمين جدد .

13. دراسة محمد سالم خير ، 2000م ، (كفاءة التمويل بالمربحة في المصارف السودانية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك إ تجاهاً نحو تقليص نسب التمويل وفق صيغة المربحة من إجمالي التمويل لصالح الصيغ الأخرى ، و بالتالي حاول المصرف المركزي من خلال السياسات التمويلية تقليل المخالفات التي تحدث عند التنفيذ وفقاً لصيغة التمويل بالمربحة عن طريق تحجيم وتقليل العمل بالصيغة نفسها بالمصارف السودانية بدلاً من إيجاد حلول لتلك المخالفات . و تأتي أهمية الدراسة من أن التمويل بالمربحة من أكثر الصيغ استخداماً في المصارف السودانية لأرباحها العاليه ، وقلة مخاطرها و مرونة تطبيقها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و الإحصائي . و توصلت الى عدة نتائج منها ان صيغة المربحة هي الصيغة الوحيدة التي يعتبر ربحها من وجهة نظر المصرف محدد مسبقاً ، وان مخاطر التمويل بالمربحة تتمثل في المربحات الصوريه و التي لم تطبق وفقاً للاسس والضوابط الشرعيه المعروفه . و أوصت الدراسة بضرورة ابتعاد المصارف عن المربحات الصوريه ، و أن تطبق كل عمليه مربحه وفقاً للضوابط الشرعيه مع وضع ضوابط و سياسات تمكن من إحتواء المخالفات بدلاً من تحجيم العمل بصيغة المربحة .

14. دراسة عمر عيسى حسن جهماني ، 2001 ، (مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثّر البنوك)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التحليل المالي للقوائم المالية لا يزال يعتمد علي اسلوب تحليل النسب المالية الذي يقوم أساساً علي تحليل كل نسبة مالية علي انفراد بالإضافة إلي التمييز بين النسب لتقييم مدى قوة وضعف المنشأة . وهدفت الدراسة الى معرفة الخسائر المتوقعة والمخاطره المرتبطان بتعثّر المصارف وما لها من تأثير علي الاقتصاد الوطني ، والعمل علي تطوير نموذج رياضي باستخدام النسب المالية للإنداز المبكر . استخدمت الدراسة في منهجيتها الأسلوب الإحصائي . وتوصلت الدراسة إلي انه يمكن تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثّر الشركات . و اوصت بتطوير انظمة انذار مبكر عن طريق تطوير برامج حاسوب تزود ادارات المنشأة بكشوفات

(1) محمد سالم خير ، كفاءة التمويل بالمربحة في المصارف السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رساله ماجستير غير منشوره ، 2000).

(2) عمر عيسى حسن جهماني ، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثّر البنوك ، (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، العدد "1" ، رساله دكتوراه منشوره ، 2001) .

دورية تتضمن أهم النسب المالية والاعتماد علي البيانات المالية المنشورة للتمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة ، ومعرفة كيفية العمل علي تطوير أسلوب التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر .

15. دراسة السمانى قسم الخالق موسى، 2000م، (المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق - تجربة مصرف قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي السوداني 1991 - 2000م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة تساؤلات حول تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها ضمن نموذجها النظري وحول إدارتها بصورة عامة . وتأتي أهمية الدراسة من كونها تطبيقاً جديداً لمقارنتها بين تجربتين في مجال المصارف الإسلامية هما مصرف قطر الإسلامي ومصرف فيصل الإسلامي السوداني . وهدفت الدراسة إلى تقويم الأداء بمصرف قطر الإسلامي وفيصل الإسلامي السوداني عن الفترة من 1991- 2000 م ، لتوفير البيانات و المؤشرات عن تجربته المصارف الإسلامية . وانتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي الإحصائي الوصفي لاختبار الفرضيات . و توصلت الدراسة الي نتائج منها ان المصارف الإسلامية لها اشكالا مختلفة من الاستثمار مستمدة من نظام الاقتصاد الإسلامي ، وتقوم علي تقدير العمل كمصدر للكسب ، و مبدا المشاركة في الغنم والغرم بدلا من نظام الفائدة الربويه في النظام المصرفي التقليدي . قام كل من مصرف قطر الإسلامي و مصرف فيصل الإسلامي على مستوى تجميع الموارد وجذب المدخرات بدور ملموس في تنمية الموارد المالية واستقطاب الودائع الاستثمارية ، و كان أداء مصرف قطر الإسلامي محدوداً فى الاستثمار طويل الأجل . اما على مستوى قياس كفاءة الأداء في الموارد كان دور مصرف فيصل الإسلامي ملموساً في نسبة الموارد المستخدمة ، والاحتفاظ بسيولة مناسبة في مواجهة الودائع تحت الطلب . و أوصت الدراسة بتنسيق جهود علماء الشريعة والاقتصاد والمصرفيين في مجال الفتوى والتكييف الفقهي لمعاملات العمل المصرفي ومستحدثاته ، والتنسيق بين مؤسسات البحث في العمل المصرفي الإسلامي تفادياً للتكرار و التركيز على توجيه الموارد للاستثمار في المشاريع الداخليه . ودعم وزيادة الموارد الداخلية للمصارف الإسلامية باعتبارها مصدرا ماليا يتميز بالثبات لاستخدامه في مجالات التوظيف طويل الاجل في مشروعات التنمية ، وضرورة استحداث اوجه استثمارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات التي تخدم هدف توظيف الأموال متوسطة وطويلة الاجل ، والتوسع في تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى بدلا من الاتجاه الحالي في الاعتماد الرئيسي علي صيغة المرابحة شكلاً ومضموناً حفاظاً لها من شبهات الربا .

16. صلاح علي احمد محمد ، 2002م، (المعلومات المحاسبية واثرها علي قرارات الاستثمار في سوق المال -

دراسة تحليلية تطبيقية علي سوق الخرطوم للاوراق المالية)⁽²⁾

(1) السمانى قسم الخالق موسى ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق- تجربة مصرف قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي السوداني 1991 - 2000م ، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة دكتوراة غير منشوره ، 2002).

(1) صلاح علي احمد محمد ، المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال- دراسة تحليلية تطبيقية علي سوق الخرطوم للاوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2002)

تناولت الدراسة مشكلة عدم كفاية المعلومات المنشورة في القوائم المالية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية والتي تعيق مسيرة حركة السوق . و تبرز أهمية الدراسة في إظهار دور المعلومات المحاسبية واسهامها في ترشيد القرارات الاستثمارية المتعلقة بالاوراق المالية . و هدفت الدراسة إلي تحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة علي مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية ، وفحص العلاقة بين مخاطر الاستثمارالسوقية و المخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ومدى تأثير ذلك علي القرار الاستثماري ، و تحليل تلك المخاطر المنتظمة بهدف ترشيد قرارات الاستثمار من خلال تقدير عائد ومخاطر الاستثمار . استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و الوصفي . و توصلت الدراسة إلي أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، و تعتبرالمعلومات أكثرمنفعة لاجراض اتخاذ القرارات وهي المحورالاساسي لاختيارالاسلوب المحاسبي و اختيار المعلومات الواجب الافصاح عنها ، و ان المعاييرالمحاسبية لها أهمية كبيرة في سوق الاوراق الماليه من خلال دورها في اعداد القوائم الماليه التي تعتبر مصدراً رئيسياً للمعلومات التي يتم استخدامها لغرض اتخاذ القرارالاستثماري . و يعتبر مفهوم الاتساق في المعايير المحاسبية وسيله فعاله لتقليص الفجوه بين الاساليب والممارسات المحاسبية المطبقة بين الدول المختلفه ، كما أن المستثمر يعتمد علي المعلومات المحاسبية علي الرغم من عدم كفايتها لاتخاذ قراره الاستثماري . و اوصت الدراسة بالتركيزعلي تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية لتأثيره علي القرارات الاستثمارية و توفير كوادرمؤهلة للقيام بالتحليل المالي ، و الزام الشركات المدرجه بسوق الخرطوم للاوراق الماليه بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة واحتياجات مستخدم متخذ القرار الاستثماري واطهار المعلومات المحاسبية والماليه ذات الاثر الكبير بشكل واضح

ومحدد في القوائم الماليه للشركات المساهمه لتأثيرها الواضح في تحديد المخاطر المنتظمه .

17. دراسة شمس الدين عبد الكريم النور، 2002م، (الجهاز المصرفي في السودان 1956- 2001م ودور الأسواق المالية في ضوء الصناعة المصرفية واستراتيجيات العولمة) (1)

تناولت الدراسة مشكلة التحديات العالمية التي تواجه المصارف في السودان ، ومدى قدرة و مواكبة واستيعاب الجهاز المصرفي السوداني لهذه المستجدات والتغيرات العالمية ، ومعرفة الاجراءات والسياسات المطلوبة لمواجهة الجهاز المصرفي السوداني لهذه التحديات وكيفية التعامل معها . وتبرز أهمية الدراسة في معرفة حقيقة وتفاصيل التحديات العالمية التي تواجه المصارف السودانيه وصفاً وتحليلاً ، وتقويم لأوضاع وأداء الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة من عام 1956. 2001م ، ولمكانية تطويره وتحديثه في ضوء التطورات والمتغيرات الجديدة في الأسواق المالية والصناعة المصرفية واستراتيجيات العولمة . وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي في تنمية قطاعات الاقتصاد السوداني من خلال تنفيذ تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية تلك الفترة ، وتقويم دورمصرف السودان كمصرف مركزي في الإشراف على

(1) شمس الدين عبد الكريم النور، الجهاز المصرفي في السودان 1956- 2001م- ودور الأسواق المالية في ضوء الصناعة المصرفية واستراتيجيات العولمة ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشوره ، 2002).

للمصارف الإسلامية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لديناميكية أساليب التحليل المالي ، والمنهج التحليلي لتوضيح بنود القوائم المالية للمصرف الإسلامي . وتوصلت الدراسة الي أن البنوك الإسلامية لاحقةً للبنوك التقليدية ، وان أدوات التحليل والنسب صممت لتحليل معايير محاسبية مختلفة عن تلك المعايير الإسلامية ، وأن درجة الإفصاح لدى المصارف الإسلامية عالية وتمكن من استنباط وسائل قياس جديدة . وأوصت الدراسة بإيجاد أدوات تحليل كاملة للمصارف الإسلامية تقود إلى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بشكل دقيق ، واستبعاد بعض النسب من القياس كنسب الربحية والديون من التحليل للمصارف الإسلامية لعدم إظهارها للنتائج بشكل يمكن من قراءتها والاستنتاج منها .

20. دراسة محمد عبد الرحمن الحسن ، 2004م ، (معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية - الملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل - سويسرا)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مشكلة عدم قدرة المصارف السودانية على بناء قاعدة مالية وإدارية قوية قادرة على المنافسة والتفاعل مع الأهداف ، والتي أدت إلى وجود خلل كبير في الهياكل المالية والإدارية بالمصارف والذي يتمثل في رؤوس أموال المصارف وتكوينها . وتبرز أهمية الدراسة في أن الرقابة المصرفية تعتبر أساس حماية المصارف . وهدفت الدراسة إلى التعرف على الموجهات والمبادئ الرقابية الأساسية للجنة بازل ، ومركزات الرقابة الاحترازية ونسب ملاءة رأس المال والمخاطر التي تؤثر على الأصول ، والتعرف على التعديلات التي أدخلتها السلطات النقدية (مصرف السودان) ، ومبررات تلك التعديلات من لجنة بازل كسياسات تلائم البيئة المصرفية الإسلامية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي . وتوصلت الدراسة الى أن عملية إدارة المخاطر من خلال تطبيق معيار كفاية رأس المال والحفاظ على النسبة المطلوبة للمعيار قد كانت إيجابية وأدت إلى رفع معدلات الكفاءة في إدارة الموارد والسيولة ، وهناك نسبة كبيرة من المصارف لم تف بمعيار رأس المال . أوصت الدراسة بالاستمرار في تحسين وسائل الرقابة المصرفية ، وضبط المصروفات الإدارية بالمصارف ، و ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ، وان تصنف قائمة التدفقات النقدية كجزء من متطلبات العرض والإفصاح ، و خفض معدلات التعثر .

21. دراسة محمد حسن عبد الغافر صقر ، 2004م ، (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار)⁽²⁾

تكمن مشكلة الدراسة في أن الإدارة العليا لمؤسسة الميمنة والمعنية باتخاذ القرارات تتجاهل التقارير المالية عند اتخاذ أي قرار تمويلي أو استثماري مما نتج عنه قرارات غير رشيدة أدت إلى نتائج غير مرضية مع وجود انحرافات في أداء المؤسسة . وتبرز أهمية الدراسة في أن الاستخدام الأمثل والفعلي للمعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية يعطي كماً كبيراً من المعلومات عن الواقع والأوضاع التي تمر بها المؤسسة ، والتي

(1) محمد عبد الرحمن الحسن ، معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية- الملاءة المصرفية- حسب مقررات لجنة بازل - سويسرا ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 2004).

(1) محمد حسن عبد الغافر صقر ، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

علي ضوءها يمكن تحديد الاحتياجات التي تساهم في حل المشكلة التمويلية التي تواجه الإدارة . وهدفت الدراسة إلى تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل الحاجة للتمويل ، وتحديد أهم العوامل المؤثرة علي الإدارة عند اتخاذ قرار التمويل ، وبيان مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والإحصائي التحليلي . وتوصلت الدراسة إلي أن التمويل يتم عن طريق التسهيلات المصرفية ، وان الإدارة تسعى في البداية إلي الحصول علي التمويل عن طريق الدفعة الابتدائية قبل الخوض في المشروع ، وان إتباع سياسة معينة في التمويل يجعل من السهل تقديرالاحتياجات والحصول عليها . اوصت الدراسة بعدم القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار قبل الرجوع إلي التقاريرالمحاسبية ، وألاستمرار في المحافظة علي السمعة الطيبة لدى المصارف التجارية لأنها تسهل الكثيرمن الصعوبات عند الحاجة إلي التمويل ، والاهتمام بوظيفة التحليل المالي للقوائم المالية بالاستثماروالاستفادة من التقاريرالمالية في التمويل والاستثمار .

22 . دراسة عبد الشكورعبد الرحمن موسى الفراء ، 2005م ، (أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية)⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمارفي الطاقات الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية . وتتبع أهمية الدراسة في إظهار دور البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والصناعية ، وتسليط الضوء على المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة . وهدفت الدراسة إلى وضع إطارعلمي لمفهوم وطبيعة القرارات الاستثمارية ثم التعرف على دورالبيانات والتقاريروالمعلومات المحاسبية في ترشيدها . ومدى مساعده النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي و التحليلي . وتوصلت الدراسة إلى اعتماد كافة المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على البيانات والمعلومات المحاسبية ، ووجود نظام التقاريرالمحاسبية على مستوى مركزالمسئولية في كافة المشروعات الصناعية ، ووجود وعي وإدراك من جانب بعض الإدارات في المشروعات الصناعية السعودية بالدورالكبيروالهام الذي يمكن أن تلعبه أنظمة التكاليف المتطورة في ظهور الأفكارالاستثمارية . وأوصت الدراسة بأن تتال مرحلة دراسة الجدوى التسويقية اهتماماً من المختصين والمستثمرين . و أن يتم التقويم المالي للمشروعات الاستثمارية باستخدام الطرق والأساليب الكمية الحديثة . و نشر القوائم الماليه لكل مشروع استثماري و مراعاة معيار العرض والافصاح لتوفير اكبر قدر من الاستفادة لاصحاب رؤوس الاموال و المستثمرين الذين يرغبون في الدخول في مجالات استثماريه جديده . وضرورة قيام وزارة الصناعات والكهرباء ، والغرف التجارية الصناعيه بالمملكة العربيه السعوديه بتوفير نظام آلي

(1) عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء ، أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية- دراسة ميدانية على مشروعات الصناعة السعودية 1999-2003م ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشوره ، 2005).

سليم للبيانات و المعلومات المحاسبيه وغير المحاسبيه يكون قادرا على حفظ و تبويب وتصنيف واصدار البيانات و المعلومات المناسبه والملائمه حسب نوع النشاط الاستثمارى المطلوب . و الاستمرار فى تطوير وتحديث نظم المعلومات المحاسبيه الآليه . و وجود نظام متكامل للبيانات والمعلومات المحاسبيه من خلال مكنة البيانات والمعلومات وتوفير برامج خاصه لتشغيله و تصنيفها ، و تبويبها و تحليلها .

23 . دراسة أحمد جعفر محمد بتيك ، 2005م ،(الصيغ الشرعية للاستثمار بالمصارف السودانية بين النظرية والتطبيق)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مشكلة التطبيقات المصرفيه غير الشرعية فى الاستثمار ، و قلة التدريب و التأهيل الشرعي للمصرفيين ، وعدم فاعلية الرقابة الشرعية . وهدفت الدراسة إلى بيان أسباب الانحرافات الشرعية و المصرفية الناتج عن التطبيق بالمصارف الإسلامية بالسودان للايجاد الحلول ، و التركيز على دور وأهمية الموظف المصرفي الفقيه من خلال التدريب والتأهيل ، ومحاولة إبراز دور الاقتصاد الإسلامي من خلال تنشيط وتطوير الصيغ الاستثمارية بالمصارف والمؤسسات المالية استنهاضاً للمجتمع . استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي وأسلوب المقابلات الشخصية . وتوصلت الدراسة الى أن ركيزة المصارف الإسلامية الكادر البشري ، وأن العلاقات الاجتماعية والمؤثرات السياسية ما زالت تلقي بظلالها على الإدارات العليا للمصارف والمؤسسات المالية . وتأرجح السياسات الاقتصادية وتضارب الخطط التكتيكية للبرامج الاستراتيجية أثر على الأداء الاستثماري ، وأن هيئات الرقابة الشرعية والإدارات الرقابية بالمصارف السودانية لم تؤد دورها بالصورة المطلوبة ، وأن المصارف لا تهتم بدراسات الجدوى المتكاملة والجادة والتي تشمل مركز العميل المالي وخبرته وسمعته بالسوق ، وعدم اهتمام المصارف بالضمانات المقدمة مع العملية الاستثمارية والاكتفاء بشخصية العميل وسمعته فقط ، وقلة التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية بشأن تبادل المعلومات والخبرات الاستثمارية والتمويلية لمواجهة السوق المحلي والعالمي . وأوصت الدراسة بوضع آليات جديدة وفعالة لتطبيق توصيات المؤتمرات الاقتصادية وتشجيع المصارف ، وتسهيل إجراءات استيراد التقنيات الحديثة والأساليب المصرفية المتطورة ودعم وتنشيط إدارات التخطيط والبحوث والتسويق بالمصارف الإسلامية للاهتمام والتركيز على دراسات الجدوى والسوق وبنوك المعلومات . والتأكيد على تطبيق المنشورات والسياسات التمويلية بشأن اخذ الضمانات الكافية عند منح التمويل في العمليات الاستثمارية والاستفادة من نجاح المشروعات الاستثمارية لتقويم المشاريع المستقبلية وبناء أجهزة فعالة لقياس السوق والمتابعة والإشراف بصورة دورية .

24. دراسة محمد الفاتح محمود بشير ، 2005م ، (دور الاستثمار في الأوراق المالية من منظور إسلامي)⁽²⁾

تناولت الدراسة مشكلة التعامل مع درجة مخاطر الأوراق المالية والتي ترتبط بالاستثمار المالي والعائدات المتوقعة من ذلك الاستثمار ، وكيفية الموازنة بين هذين العاملين لتعظيم الأرباح مع تقليل المخاطر ما أمكن ذلك

(1) أحمد جعفر محمد بتيك ، الصيغ الشرعية للاستثمار بالمصارف السودانية بين النظرية والتطبيق، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة دكتوراة غير منشوره ، 2005).

(2) محمد الفاتح محمود بشير، دور الاستثمار في الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2005م) .

. و تتبع أهمية الدراسة من حداثة تأصيل الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية ، وإزالة الجهل بفرض الآراء الفقهية المختلفة . وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية أسواق الأوراق المالية في الحياة الاقتصادية ، وعرض أنواع المعاملات التي تجري في أسواق الأوراق المالية وبيان الصيغ الشرعية التي تكتمل بها سوق الأوراق المالية وتحليلها ونقدها من منظور إسلامي والبحث عن المميزات التي يفضلها المستثمر . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . و توصلت الدراسة إلى أن إصدار وتداول جميع أنواع السندات محرمة شرعياً ما دامت تصدر بفائدة ، ويختلف معنى المضاربة في البورصة عن معنى المضاربة في الفقه الإسلامي تماماً . ومن أهم العمليات التي تجرى في بورصة الأوراق المالية هي المضاربة والعمليات الآجلة والعاجلة ، ويتم إصدار الأوراق المالية عن طريق السوق الأولية ويتم تداولها في السوق الثانوي . ومن توصيات الدراسة إجراء دراسات حول موضوع بورصة الأوراق المالية الإسلامية ، كما أوصت الدراسة الحكومات والمؤسسات والشركات والمصارف بتشجيع الاستثمار المحلي و تشجيع المشاركة المحلية في عمليات الأسواق المالية ، والمعاونة في تحليل وتقييم الدراسات التي تشجع على الاستثمار، ودعم مؤسسات الوساطة المالية .

25. دراسة عبد الله علي عبد الله الطوقي ، 2005م ، (المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية - دراسة تطبيقية علي اليمن - دراسته تطبيقية علي اليمن)⁽¹⁾

تناولت الدراسة مشكلة التطورات المصرفية المتلاحقة التي يمر بها العالم والتي جعلت المصارف الإسلامية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات ، و أن المصارف الإسلامية تفتقر إلي الخبرة الطويلة في المجال المصرفي . وتكمن أهمية الدراسة في أن تجربة المصارف الإسلامية في اليمن ما تزال تجربة حديثة العهد ، وتحتاج إلي العديد من الدراسات للوقوف علي أهم المشكلات التي تحد من نشاطها في مجال الاستثمار . وهدفت الدراسة إلي محاولة تلمس واقع المصارف الإسلامية في اليمن وما حقته في المجال التنموي ، والتعرف علي أهم الصعوبات والمشاكل التي تحد من نشاط المصارف الإسلامية ولا سيما في مجال المضاربة والمشاركة والبحث عن صيغ استثمارية جديدة ، ودراسة التطورات المصرفية ، ومحاولة الاستفادة منها في عملية تطوير المصارف الإسلامية والتقدم بها إلي الإمام . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي . وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف الإسلامية تسعى لتنوع آليات التمويل للمشاريع الاستثمارية من خلال وضع الخطط والبرامج عن طريق المرابحة ، والتدرج في توسيع الاستثمارات في مجال المضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع . و ان المصارف الإسلامية في اليمن تعاني من فائض السيولة وتعتمد علي المرابحة في معظم نشاطها الاستثماري ، وأن صيغة المشاركة من أفضل آليات التمويل الاستثماري لتوظيف أموال المصارف في الوقت الحالي . وأوصت الدراسة بالمحافظة علي استخدام صيغ المضاربة والمشاركة والسلم ، وان التركيز علي المرابحة

(1) عبد الله علي عبد الله الطوقي ، المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية - دراسة تطبيقية علي اليمن (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2005).

يؤثر سلبياً علي المصارف الإسلامية ويحدث خلافاً في تطبيق آليات التمويل لذلك ينبغي وضع خطط وبرامج تهدف للحد من المربحة تدريجياً . و ضرورة التنسيق بين علماء الشريعة و الاقتصاد في دراسة المستجدات والتطورات من الناحية الاقتصادية و الشرعية لاجتاد المخارج الفقهية لهذه المعاملات وتفعيل الجانب الاجتماعي في المصارف الإسلامية .

26 . درسه الهيثم الكندي يوسف محمد عثمان ، 2005 م ، (دور التحليل المالي في تقويم كفاءة اداء المصارف السودانية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان مدى إمكانية استخدام التحليل المالي والحصول على مؤشرات يمكن عبرها تقويم كفاءة الاداء بالمصارف ، حيث اصبحت هذه المصارف تواجه منافسة شديدة من حيث جذب العملاء . وتتبع أهمية الدراسة في المساعدة على توفير معلومات مناسبة لمستخدمي البيانات الماليه ، ودور التحليل المالي في قياس كفاءة الاداء المصرفي . وهدفت الى توضيح قصور القوائم الماليه في المساعدة على اتخاذ قرارات سليمة وتوضيح طرق استخدام التحليل المالي لرفع كفاءة اداء المؤسسات الماليه ، والتعرف على مدى اهتمام الادارات المصرفية بنتائج التحليل المالي . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي . وتوصلت الدراسة الى نتائج منها ان القوائم الماليه لاتمثل مصدراً كافياً لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة ، وعدم الاتفاق حول الطرق او النسب التي تستخدم في التحليل المالي للمصارف لاختلاف الظروف المحيطة التي تحكم كل مصرف من وقت لآخر ، وما زالت القوائم الماليه تعتمد على الاسس المحاسبيه لاجراء عمليات التحليل المالي . واوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف بالتحليل المالي واعطائه القدر المناسب من الاهميه ومحاولة زيادة المبالغ المودعه لديها لجذب اكبر عدد من المودعين ، وتقليل الاخطاء الفنيه والاستفاده من التقنيه الحديثه للحصول على نتائج دقيقه .

27 . درسه محمد بن سفر خالد الهاجري ، 2005 م ، (تقييم السياسات التمويلية والاستثمارية في النظام المصرفي الاسلامي في ظل العولمة)⁽²⁾

تناولت الدراسة مدى إمكانية المصارف الاسلاميه على مواكبه الصناعات المصرفية العالميه في ظل العولمة ، ومواجهة منافسة تطوير انظمتها وجودة خدماتها ومنتجاتها . وتأتى أهمية الدراسة من التطرق للمشاكل التي تعترض المصارف الاسلاميه . هدفت الدراسة الى معرفه الدور الذي تلعبه المصارف الاسلاميه في التنمية ، ومدى قدرتها على مواكبه الصناعات المصرفية العالميه ، ومدى تأثير المصارف الاسلاميه في قطر على الاقتصاد القطري في ظل العولمة . استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي والتحليلي . وتوصلت الى نتائج منها ، تحتل المصارف الاسلاميه مكانه متقدمه بين المصارف نظراً للجهد المبذول من القائمين والمهتمين بها . وتلبي طلبات ورغبات العملاء وانجاز المعاملات الماليه في الإطار الشرعي . وزيادة الاقبال على خدمات

(2) الهيثم الكندي ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة اداء المصارف السودانية - درسه تحليليه تطبيقيه ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005) .

(2) محمد بن سفر خالد الهاجري ، تقييم السياسات التمويلية والاستثمارية في النظام المصرفي الاسلامي في ظل العولمة - درسه حالة مصرف قطر الاسلامي وبنك قطر الدولي الاسلامي ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2005) .

المصارف الاسلاميه ادى الى افتتاح فروع جديده ، أو إنشاء بنوك جديده تمارس نشاطها فى إطار الشريعة ، وللمصارف الاسلاميه دورهام ورئيسى فى الاقتصاد والتنميه فى المجتمع القطرى حيث انها تستحوذ على نصيب كبير من الايداعات ، وتعمل على جذب العملاء بتوفير نظام معاملات يتمشى مع رغباتهم فى المعاملات الحلال . واوصت الدراسه ببذل الجهد لتوصيل المعلومات الضروريه عن المصارف ، والاهتمام بتوعيه عملاء المصرف الاسلامى عن طريق عقد ندوات تثقيفيه وإيجاد آليه لتوحيد الفتاوى الشرعيه الخاصه بالمعاملات المصرفيه الاسلاميه ، وإيجاد الترابط والتواصل بين المصارف الاسلاميه لتنفيذ العمليات المصرفيه وان تستعين بتلك المصارف كمصارف مراسله ، او مغطيه عن طريق فتح الحسابات فيما بينها ، والسعى لإيجاد فروع خارجيه للمصارف الاسلاميه ، او إنشاء مصارف اسلاميه فى البلدان الاوربيه والآسيويه لتصبح تلك الفروع والمصارف مراسيلن ، وان تتجه الى تأسيس المحافظ الاستثماريه المحليه ، وصناديق الاستثمار فى الاسهم العالميه ، وان تعمل المصارف على تحسين مستوى اداراتها وعملياتها الفنيه .

28 . دراسه عمرعلى بابكر الطاهر ، 2006 م ، (التعرفى سداد التسهيلات الائتمانيه فى المصارف السودانيه الاسباب والنتائج - دراسه ميدانيه 1970-2000 م)⁽¹⁾

تمثلت مشكله الدراسه فى أن التعثر الائتمانى له ابعاد مختلفه ودلالات خطيره فهو يشكل عبء ثقيل على المصارف ، حيث أن ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانيه المتعثره يدفع المصارف الى زيادة مخصصاتها مما يؤثرعلى حجم الاموال المتاحه للتمويل المصرفى ، و تعديل معايير وخطط منح التمويل المصرفى ، ووجود نسبه كبيره من الديون المتعثره (المعدومه) او المشكوك فى تحصيلها . تبرزأهميه الدراسه فى تحديد اسباب تعثر التسهيلات الائتمانيه و توضيح أثر تعثر التسهيلات الائتمانيه على المصارف والعملاء ، وتحديد طرق ووسائل العلاج والوقايه اللازمه لها بوضع القواعد و الترتيبات المسبقه لذلك . وهدفت الدراسه الى تحديد مفهوم التسهيلات الائتمانيه المتعثره وحجمها لدى المصارف . والتعرف على الاسباب والعوامل المؤثره على التسهيلات الائتمانيه لدى المصارف فى السودان ، ومعرفة وابرار الاسباب والعوامل المتعلقه بالمصرف والعميل والمصرف المركزى على تعثر التسهيلات الائتمانيه . استخدمت الدراسه المنهج التاريخى والتحليلى الوصفى . وتوصلت الى نتائج منها ، عدم الامام بمعرفة اشكال عقود المراجحه والمشاركه والمضاربه وغيرها من صيغ التمويل ادى الى حدوث حالات من التعثر الائتمانى . ووجود نسبه من التمويل او القروض المصرفيه التى كانت تعد جيده تحولت الى قروض رديئه او مشكوك فى تحصيلها حيث ادت الى احداث زياده مستمره فى مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ، حدوث تغيرات فى قيمه الضمانات التى سبق ان حسبت من قبل اداره المصرف ، وتراكم الخسائر التشغيليه لدى العملاء المقترضين ادى الى تاكل رؤوس الاموال والارباح المحتجزه ، واغلاق بعض الفروع نتيجة لتعثر التسهيلات الائتمانيه الممنوحه بواسطه هذه الفروع . و ان ضعف ادارات الاستثمار وعدم توفر العماله المدربه القادره على دراسه فرص الاستثمار ، وسرعة تحويل الفائض الى استثمارات ، وان

(1) عمرعلى بابكر الطاهر، التعرف فى سداد التسهيلات الائتمانيه فى المصارف السودانيه الاسباب والنتائج - دراسه ميدانيه 1970-2000 م ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رساله دكتوراه غير منشورة ، 2006).

صعوبة استخدام العملات الاجنبيه واستثمارها فى اوجه تتفق مع الشريعة الاسلاميه ادى الى زيادة نسبة التعثر فى التسهيلات الائتمانيه المصرفيه . واوصت الدراسه بضرورة العمل على تخفيض نسبه صيغه المراجحه الى ادنى حد ممكن فى المصارف الاسلاميه ، والتوجه باستخدام صيغه المشاركه لان عقد المشاركه يعطى المصرف حق المشاركه فى اداره العمليه الاستثماريه ومتابعتها ، ولتلافى مشكله التعثر فى تمويل القطاع الصناعى القيام بدراسه السوق والموقف المالى للعميل ، ومدى امكاناته وقدراته الاداريه والتسويقيه ، وتطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصه بعمل المصرف ، ايجاد اداره مؤهله للتمويل والاستثمار بالمركز الرئيسى والفروع للمصرف ، وضع سياسه محكمه للتمويل لتحديد الاهداف وتسعى لتحقيقها بحيث تكون واضحه ومكتوبه القيام بالدراسه الائتمانيه الشامله من حيث الاستعلام و الحصول على المستندات اللازمه والضمانات ، ان يعطى المصرف اهميه للعميل و حجم المسئوليات الملقاه على عاتقه تجاه التسهيلات الائتمانيه الممنوحه له ، الرقابه والتفتيش على اعمال المصارف فى مجالات الائتمان و تطوير التشريعات والقوانين الخاصه بعمل المصرف ، تعيين الكوادر المصرفيه المؤهله فى مجال التمويل الزراعى و اختيار مواعيد السداد المناسبه بعد نهايه الموسم الزراعى وباقساط تمكن المزارعين من السداد .

29. دراسه هشام عثمان حسين محمد ، 2006م ، (تقويم دورنظم المعلومات فى ترشيد القرارات - دراسة حالة قطاع المصارف السودانيه)⁽¹⁾

تناولت الدراسه إستقصاء وتحليل وتقويم دورنظم المعلومات فى ترشيد القرارات بقطاع المصارف . وتأتى أهمية الدراسه من أن نجاح عمليه إتخاذ القرارات الاداريه وكفاءتها فى قطاع المصارف ، يتوقف الى حد كبير على درجة توافر المعلومات و سهولة تدفقها فى الوقت المناسب بالدقه والتكلفه المناسبه وهو ما يعكس كفاءة وفاعلية نظم المعلومات . هدفت الدراسه الى تقويم دورنظم المعلومات فى ترشيد القرارات من خلال التعرف على مدى كفاءة نظم المعلومات فى قطاع المصارف وتوفير المعلومات المطلوبه لصنع القرار ، ولماكانه تحديد البدائل المتاحة كحلول منطقيه . استخدمت الدراسه المنهج الوصفى التحليلى . وتوصلت الى نتائج منها ان تقويم دور نظم المعلومات فى إتخاذ القرارات ينصرف الى مخرجات النظام من المعلومات التى تمثل البنيه الاساسيه لكل عمليه تحليل أو دراسه لاتخاذ قرار ما ، وأن إدخال نظم متطوره للمعلومات يؤدى الى تنوع الانتشطه المصرفيه وظهور استخدامات متجدده للنظام على حسب الحاجه ، وتستخدم المصارف العديد من نظم المعلومات الاداريه والتشغيليه للقيام باعمالها ، و انشطتها المختلفه التى تدعم العمليات المصرفيه اليوميه . واوصت الدراسه الادارات المصرفيه بالعمل على ادخال انظمه متطوره تضمن دعماً للقرار المتخذ ، وتسهم فى تدعيم الميزه التنافسيه وضرورة التأكيد على إعادة النظر فى الأساليب الإداريه المتبعه فى المصارف ، وطرق معالجة مشاكل إتخاذ القرارات ، وضرورة القيام بدراسات تربط بين نظم المعلومات ومتغيرات اخرى تساعد فى تفعيل نظم

(1) هشام عثمان حسين محمد ، تقويم دور نظم المعلومات فى ترشيد القرارات - دراسة حالة قطاع المصارف السودانيه ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رساله دكتوراه غير منشوره ، 2006م) .

المعلومات لخدمة احتياجات الاداره العليا من معلومات و تحليل بيئه المصارف لضمان رفع كفاءة الاداء والنمو

30. دراسة عبده عجلان بابكر، 2006م ، (كفاءة المصارف التجاربه فى السودان وفق مقررات لجنة بازل حول الملاءة المصرفية للفترة من 1990 م - 2004 م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة موضوع كفاءة المصارف التجارية فى السودان حول ملاءتها المصرفية فى إطار مقررات لجنة بازل ، مع استصحاب تأثير اداء مؤشرات الاقتصاد الكلى على اداء مؤشرات الجهاز المصرفى . وتأتى أهمية الدراسة من اهتمام النظام المصرفى العالمى باهمية تحسين الملاءة المصرفية للمصارف عالمياً وفق مقررات لجنة بازل حتى تصبح مؤهله للعمل فى السوق المصرفية العالميه ، بالاضافة الى حتمية تطبيق المصارف السودانية لمعيار بازل لقياس كفاية راس المال المصرفى ليوكب تطورات الصنائه المصرفية ومنافسة المصارف الاجنبية التى يتوقع دخولها فى السوق المصرفية السودانية . هدفت إلى تحديد اساليب تحسين الملاءة المصرفية بالمصارف التجارية السودانية وفق المعايير المصرفية الدولية مع واقع العمل المصرفى السودانى القائم على النظام الاسلامى ، وامكانية معرفه مدى استفادتها من خبرات وتجارب المصارف التى تعمل فى السوق المصرفية العالميه فيما يتعلق بتطبيقاتها الدولية لسياسات الدمج المصرفى بغرض خلق كيانات مصرفيه ضخمة ذات ملاءة مصرفيه متينه وفق مقررات معايير بازل ، ودراسة الملاءة المصرفية للمصارف السودانية دراسه تحليلية تقييميه وفق متطلبات مقررات لجنة بازل للرقابه المصرفية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي والإحصائي والقياسى . وتوصلت الى نتائج منها ان التزام المصارف التجارية السودانية بتطبيق معايير بازل فيما يتعلق بملاءتها المصرفية تمكنها من تمثين رؤوس اموالها بقدر يؤهلها على البقاء فى السوق المصرفية المحليه ، وامكانية منافسه فى السوق المحليه المصرفية العالميه فى حال تنفيذ السياسات الاصلاحية الهيكلية والماليه ، و الاداريه التى رسمتها السلطات الرقابيه . وأوصت الدراسة مؤسسات الجهاز المصرفى السودانى بضرورة تطبيق سياسة الدمج المصرفى بحيث لايزيد عدد المصارف المدمجه عن خمسة مجموعات مصرفيه . وان تقوم المصارف المنوط بها تطبيق عمليات الدمج المصرفى عمل دراسات اوليه تسبق عمليات الدمج ، وعلى القائمين بأمر الدمج إعادة هيكلة المصارف المراد دمجها ، وأن تسعى مؤسسات الجهاز المصرفى التجارى فى السودان الى ترقية أدائها المصرفي من خلال تعزيز قواعدها الراسماليه لتحقيق نسب تفوق نسبة الحد الأدنى للملاءة المصرفية المستهدفة من قبل لجنة بازل .

31 . دراسه سلوى طه العوض طه ، 2007 م ، (أثر تحليل القوائم الماليه فى إتخاذ المقررات التمويليّه بالمصارف التجارية)⁽¹⁾

(1) عبده عجلان بابكر، كفاءة المصارف التجارية فى السودان وفق مقررات لجنة بازل حول الملاءة المصرفية على للفترة من 1990 - 2004م ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشوره ، 2006) .

تناولت الدراسة عدم اهتمام المؤسسات الماليه بالتحليل المالى فى إتخاذ قرارات منح التمويل مما ينعكس سلباً على اداء هذه المؤسسات ، وقدرتها على منح الائتمان . وهدفت الدراسة الى إبراز أهمية التحليل المالى فى تطوير اداء المؤسسات الماليه ، والاستفادة من بيانات القوائم الماليه المنشوره من خلال المؤشرات التى توضح مواطن القوه والخلل فى الاداء . استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطى والاستقرائى والتاريخى والوصفى . وتوصلت الدراسة الى نتائج منها عدم تأهيل المحاسبين على اساليب التحليل المالى الذى يساعد فى تقويم اداء الشركات والمنشأة المقترضة ، وضعف القدره على التحليل المالى يساعد على عدم القدره على استقراء المستقبل . واوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين نسبة التداول فى بنك التضامن الاسلامى وبنك التتميه التعاونى الاسلامى بهدف الوصول للمعدل المعيارى (1:2) ، والمحافظة على قيمة راس المال العامل بصوره موجبه ، وتأهيل المحاسبين للقيام بالتحليل المالى ، وتوعية الاداريين باهمية التحليل المالى .

تناولت الدراسات السابقه المصارف التجاربه ودورها فى منح الائتمان للنشاط الاقتصادى التقليدى (الربوي) والنظام الاسلامى كما تناولت صيغ الائتمان المستخدمه فى المصارف الاسلاميه. و تطرقت هذه الدراسات الى تعريف التحليل المالى واهميته فى ترشيد قرارات الائتمان والاستثمار . كما تناولت الدراسات السابقه مفهوم الاستثمار وطبيعته قراراته ، و صناديق الاستثمار فى النظام التقليدى والاسلامى ، والاستفادة من بيانات القوائم الماليه المنشوره باستخدام المؤشرات لتوضح مواطن القوه والخلل فى اداء ادارة المصارف . ويرى الباحث بان هذه الدراسات تعتبر نقطه بدايه لبحثه ، و اضافه معرفه لمفاهيم واهميته وانواع الائتمان والاستثمار ، والتطور التاريخى للمصارف السودانيه ، و استخدام التحليل المالى بالمؤشرات الماليه فى المصارف . وحاولت الدراسة ان تكون اكثر شموليه من سابقتها اذ انها تحاول قياس وتحليل كفاءه المقدره الائتمانيه لمتخذى قرارات الاستثمار .

(1) سلوى طه العوض طه ، أثر تحليل القوائم الماليه فى إتخاذ القرارات التمويلييه بالمصارف التجاربه ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رساله ماجستير غير منشوره ، 2007) .

